الجمهورية العربية السورية

وزارة الأشغال العامة والاسكان

هيئة التخطيط الإقليمي
Regional Planning Commission

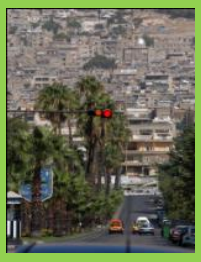

وثيقة التوجهات والمنطلقات الأساسية للإطار الوطني في الجمهورية العربية السورية

تشرين الثانى ٢٠١٨

المشاركون

أسماء فريق هيئة التخطيط الإقليمي

م. ماري كلير التلي

ماهر الرز

م. ريم الخطيب

م. أدهم أبو خير

أسماء فريق المعهد العالي للتخطيط الإقليمي في جامعة دمشق

أ.د. محمد يسار عابدين	أ.د.م. ناتاليا عطفة	د.م. ريدة ديب
أ.د. بهجت محمد	أ.د.م. شفيق داوود	أ.د. م. عبير عرقاوي
أ.د.م. محمود ضياف	د.م. محمد حيان سفور	د.م. حسام سليمان
	د.م. أسامة درويش.	

وبمشاركة الخبراء

أ.د محمد أكرم القش	أ.د. زياد عربش

حقوق النشر والطبع والنسخ محفوظة لمصلحة
هيئة التخطيط الإقليمي
وزارة الأشغال العامة والإسكان
رئاسة مجلس الوزراء
الجمهورية العربية السورية
تشرين أول ٢٠١٨
هيئة التخطيط الإقليمي | قصر الأمير عبد القادر الجزائري | دمشق
ص.ب. ١٢٣٩٧ | ه. ٠١١٣١٣٢٩٨٨+ | فاكس: ٠١١٣١٣٧٥٤٨-٠١١٣١٣٢٣٩٧

فهرس المحتويات

١	المقدمة:	٤
١-١	السياق العام للتنمية المكانية ومنعكسات الحرب	٤
١-٢	غاية وأهداف الوثيقة	٥
٢.	الإطار الفكري	٦
٢-١	الرؤية	٦
٢-٢	المحددات المكانية الرئيسية للتنمية	٧
٢-٣	التحديات والفرص	٧
٢-٣-١	التحديات والفرص للمرحلة الانتقالية	٨
٢-٣-٢	التحديات والفرص لمرحلة التنمية المستدامة	٩
٣.	الأهداف الوطنية للتنمية الإقليمية المستدامة	١٠
٤	المستويات والروابط	١٢
٤-١	مستويات التخطيط المكاني	١٢
٤-٢	الروابط فوق الاقليمية	١٣
٤-٣	تعيين الإقليم التخطيطية	١٣
٥.	الاعتبارات الموجهة للخطط التنموية الإقليمية	١٤
٥-١	الاعتبارات الطبيعية والبيئية	١٥
٥-١-١	اعتبارات الموارد الطبيعية والبيئية	١٥
٥-١-٢	الاعتبارات التراثية الثقافية والمشهد الطبيعي	١٦
٥-٢	الاعتبارات البشرية والاجتماعية	١٨
٥-٣	الاعتبارات الاقتصادية	١٩
٥-٤	الاعتبارات الحضرية والعمرانية	٢١
٥-٥	الاعتبارات القانونية والإدارية	٢٣
٥-٥-١	نقاط الارتكاز الأساسية لتفعيل نهج التخطيط الإقليمي ومخرجاته	٢٣
٥-٥-٢	إجراءات وآليات موجهة لتنفيذ توجهات الوثيقة	٢٤
٦	اعتبارات الأقاليم التخطيطية	٢٥
٧	تحديث الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي	٣٢
٧-١	الهدف من مشروع تحديث الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي	٣٢
٧-٢	المعنيون والجهات الفاعلة	٣٣
٧-٣	الإطار الزمني (مرحلة التعافي، مرحلة الاستدامة)	٣٤
٧-٤	المخرجات الرئيسية لمشروع تحديث الإطار	٣٤
٧-٥	اجراءات المرحلة القادمة:	٣٤

١. المقدمة:

١-١ السياق العام للتنمية المكانية ومنعكسات الحرب

تشهد سورية منذ بداية عصر التحديث والتطوير توجهاً جديداً نحو تطوير عملية التخطيط بكافة مستوياته المكانية لتشمل أهداف تنموية واستراتيجيات معاصرة من أجل تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة تتكامل مع التخطيط التنموي القطاعي القائم الذي بات استمرار العمل به ينذر بفوارق اقتصادية واجتماعية بين المناطق، بما يعزز المقاربة المكانية الشاملة. حيث أسفرت الجهود المبذولة عن السياسات التخطيطية التي أخذت البعد المكاني بعين الاعتبار من جهة، وتحقيق كل من الاستفادة المثلى للموارد الطبيعية والبشرية من جهة أخرى، وادماجها مع عملية التنمية، عن تشكيل العلاقة الثلاثية التي تمثل مرتكزا أساسيا نحو نهج التخطيط الاقليمي. وكان لقيام العديد من الدراسات الإقليمية في العقد الأخير قبل الحرب وإعداد المصورات المحلية وفق هذا النهج، الأثر الأكبر في طرح الخيارات التوجيهية المكانية للتنمية المستدامة.

وفي هذا السياق صدر قانون التخطيط الاقليمي رقم ٢٦ لعام ٢٠١٠ الذي يهدف إلى تنظيم عملية التخطيط الإقليمي في كافة أراضي الجمهورية العربية السورية، وأحدثت بموجبه هيئة التخطيط الإقليمي التي عمدت إلى إعداد الإطار الوطني في خطوة باتجاه تحقيق التوازن التنموي والاستقرار المناطقي. وقد أكدت نتائج الدراسات التي وضعت على أساسها المسودة الأولى للإطار عام (٢٠١٢) اختلال التنمية المكانية، وأظهرت أوجه الضعف في المنظومة التخطيطية الوطنية الناجم عن ضعف اعتبار البعد المكاني في التخطيط القطاعي واعتماد الحلول الجزئية التي يمكن وصفها بالإسعافي من جهة، وذات البعد التنموي الاستثماري من جهة أخرى.

وقد وضعت الحرب التي عصفت بالبلاد منذ العام ٢٠١١، وما أفرزته من منعكسات شديدة على مختلف الأصعدة، الجهات والمؤسسات الحكومية أمام تحديات غير مسبوقة كمّاً ونوعاً، تستوجب تطوير مناهج وأساليب جديدة تلبي احتياجات الواقع المتغير بسبب الإنزياحات السكانية الكبيرة على المستوى الوطني، والأضرار المكانية الكبيرة في مختلف المناطق والأقاليم، وعلى مختلف القطاعات. حيث فاقمت الحرب الإشكاليات المكانية والتنموية وأثرت سلبا على عملية التخطيط في سورية بشكل عام والتخطيط الإقليمي بشكل خاص.

واليوم ومع انحسار الحرب وانفراج الأزمة، تؤكد الدروس المستفادة من استراتيجيات إعادة الاعمار التي اعتمدتها الدول المختلفة بعد الحروب على أهمية نهج التخطيط الإقليمي، الذي يؤكد على ربط عملية إعادة الاعمار بالتنمية المستدامة، ويحدد من خلال مخرجاته القائمة على معايير ومؤشرات وتحليلات علمية منطقية متكاملة تهدف إلى تحقيق التنمية المناسبة مكانياً.

وهنا يجدر القول، أنه مع ضرورة تحديث الرؤى والأهداف الاستراتيجية التنموية بما يتناسب مع متطلبات المرحلة الراهنة وآفاق إعادة الإعمار وإقلاع عجلة التنمية من جديد، تظهر أهمية العمل في وثيقة توجهات التخطيط الإقليمي كمحدد وموجه مكاني للنشاطات المترافقة مع المرحلة القادمة، وكأسلوب علمي يوضح هيكلية الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي القادم.

١-٢ غاية وأهداف الوثيقة

يعد إصدار وثيقة التوجهات الأساسية للإطار الوطني للتخطيط الإقليمي حاجة حقيقية ودليلاً هاماً يوجه الخطط التنموية مكانياً، ولاسيما في هذه المرحلة الهامة التي ستشهد إعادة إعمار وطني شامل. **حيث يمكن تعريفها كإطار عمل تنموي مرتبط بالمكان**، من شأنه وضع التوجهات الأساسية للعملية التنموية المكانية استجابة للمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية مع محاولة الموافقة بين الديناميكية المكانية والمبادئ التوجيهية للمعطيات البيئية، لضمان تحقيق أهداف التعافي والتطوير استناداً إلى الرؤية الوطنية للتنمية المستدامة في سورية، وعلى أن تكون منصة تساعد أصحاب القرار في ضبط مسارات التنمية المكانية وانعكاساتها في ظل الموارد والإمكانات المتاحة، كما تشكل نقطة الانطلاق الأساسية لتطوير وتحديث الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي القادم. ترتبط التوجهات الأساسية للوثيقة زمنيا بمرحلة انتقالية حتمية تتجه فيها سورية نحو التعافي والانتعاش، حيث ترسي هذه المرحلة قواعد وركائز مكانية تنموية تنطلق من خلالها نحو مرحلة أكثر تطورا واستدامة، وتعتبر **المرحلة الأولى: الانتقالية** (وهي التعافي والانتعاش) **والمرحلة الثانية: الاستدامة**، متداخلتين ومتكاملتين زمانياً ومكانياً بما يعزز تلازم مسارات التنمية المحلية والإقليمية والوطنية، للعودة إلى محركات النمو المستدام اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً.

الإطار الزمني

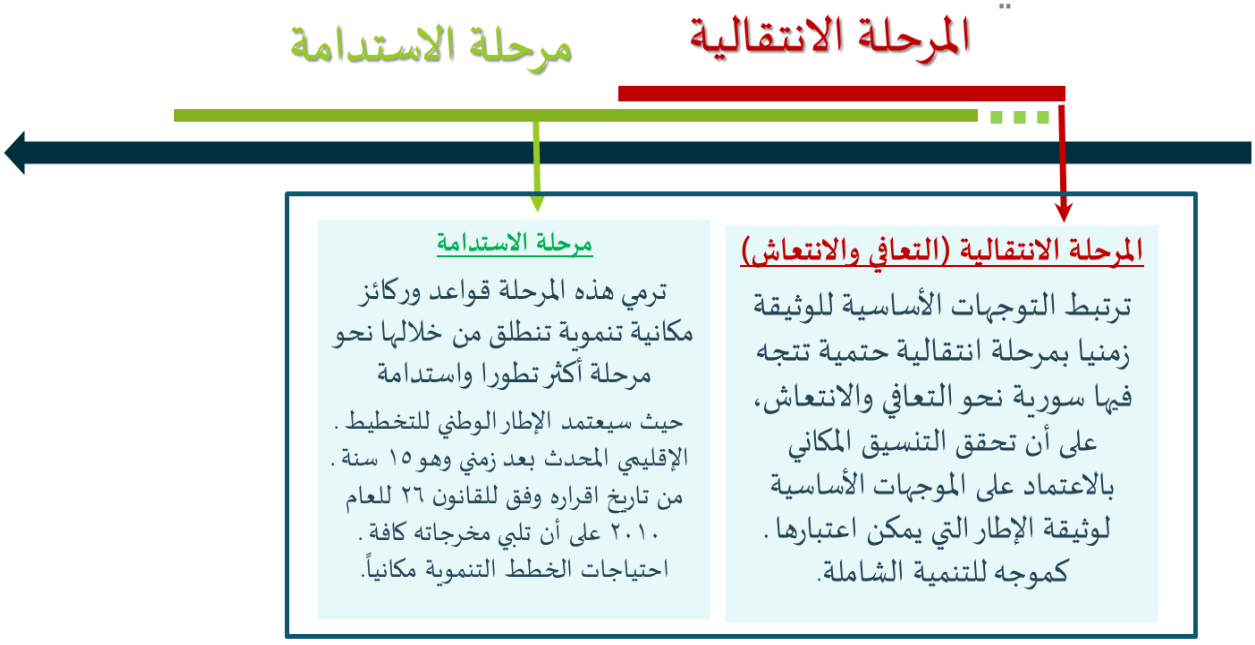

مرحلتين متداخلتين ومتكاملتين زمنياً ومكانياً بما يعزز تلازم مسارات التنمية المحلية والاقليمية والوطنية للعودة إلى محركات النمو المستدام اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً

وبناء على ما سبق عليه تتمثل الأهداف الرئيسية للوثيقة على النحو التالي:

١- تحديد السياسات التنموية المكانية بالاعتماد على الأقاليم التخطيطية المعينة ووفق التوجهات الأساسية لعملية التنمية المكانية.

٢- تفعيل مشاركة الجهات المعنية بالخطط المحلية والإقليمية والوطنية في التنسيق والترابط في تحديث برامجهم بالتوافق مع اعتبارات الوثيقة للتخطيط الإقليمي، ولاحقاً مع مخرجات الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي وبيان آليات المتابعة والتنفيذ.

٣- توجيه الأطر القانونية للانسجام مع مخرجات الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي وتفعيل الهيكلية التخطيطية بكافة مستوياتها (من الوطني إلى المحلي وبالعكس).

٤- تحديد مبادئ ومنهجية لمشروع تحديث الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي في سورية.

٢. الإطار الفكري

٢-١ الرؤية

أُعِدَت وثيقة التوجهات وفق رؤية للتنمية المتمثلة في:

اعتماد نَهج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتوازنة والمستدامة على أسس مكانية مدروسة تتجاوز الأضرار والأثار الناجمة عن الحرب على سورية بآليات تخطيطية باتجاهين من وإلى الوطني _ الإقليمي _المحلي.

حيث لا يمكن اعتماد رؤى وخطط وطنية بعيداً عن معرفة جيدة بالأقاليم والمحليات، كما أن التكامل بين الخطط القطاعية والخطط الإقليمية والمحلية هو السبيل لتنمية متوازنة مكانياً وعادلة بشرياً واجتماعياً. وترتكز هذه الرؤية على المنطلقات الوطنية الرئيسية التي تكفل الاستقرار التنموي الوطني المستدام[١] وهي:

- ✓ وحدة أراضي الجمهورية العربية السورية.
- ✓ الاستقرار والتماسك الاجتماعي الآمن.
- ✓ التنمية الاقتصادية الاجتماعية المكانية المتوازنة.
- ✓ الحماية البيئية للموارد الطبيعية وخاصة المائية منها.
- ✓ التنمية الزراعية بما يحقق الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.
- ✓ حماية التراث الوطني التاريخي والثقافي والطبيعي.

[١] يستند العمل في الوثيقة على **مراجعة شاملة لمسودة الإطار الوطني ٢٠١٢ والأهداف الرئيسية للتنمية وأولويات العمل.**

٢-٢ المحددات المكانية الرئيسية للتنمية

تنطلق سياسات التنمية بشكل عام من المحددات المكانية الناتجة عن عملية تحليل أثر الأنشطة التنموية المتلاحقة على المستويات المكانية، وقد سببت الخطط التنموية القطاعية اشكاليات مكانية كانت سبباً في الاختلال التنموي لعقود قبل ٢٠١١، ثم تفاقمت بشكل كبير خلال مرحلة الحرب التي حملت مجموعة من المشكلات التنموية الجديدة، بعضها بمفاعيل خارجية مباشرة وبعضها الآخر مرتبط بمجريات الحرب ونتائجها. فانعكست هذه الإشكاليات **بالمحددات المكانية التالية**:

- **استمرار التركز المتزايد للسكان والاستثمارات بشكل أساسي في المدن وعلى الأخص على المحور شمال-جنوب:** بسبب النمو العمراني المتسارع في بعض المناطق وغير المنضبط الناجم عن الخلل التخطيطي بمستوياته المختلفة. هذا التركز أدى إلى ضغوط اقتصادية واجتماعية وبيئية ومكانية محلية مع مزيد من الخلل في علاقة الريف والحضر والتعدّي على الأراضي الزراعية والمناطق الطبيعية والتراثية الهامة.
- **تراكم الاختلالات المناطقية مع الدمار الكلي أو الجزئي بأجزاء واسعة من الأراضي واستمرار نمو المناطق العشوائية:** أدى إلى تعمّق الاختلالات التنموية التي كانت سائدة، حيث بلغت نسبة القاطنين في المناطق العشوائية ٤٠% قبل الحرب لتغدو هذه النسبة غير محددة حالياً نتيجة للانزياحات الديموغرافية الكبيرة وغياب إحصائيات رسمية محدثة.
- **التغيرات الديموغرافية واستمرار الطلب على السكن الاجتماعي:** أدت التغيرات الديموغرافية والأضرار الفيزيائية على المساكن خلال سنوات الحرب إلى ضرورة وضع رؤية وطنية جديدة لأساليب ونماذج السكن للمهجرين والعائدين، إضافة الى تأمين السكن الاجتماعي لضعيفي الدخل. وهذا يشكل تحدياً مكانياً يستدعي وضع السيناريوهات والبدائل المكانية والنظر في آلية عمل المستويات التخطيطية وعلاقاتها بالمستويات المحلية.
- **زيادة الإشكاليات المتعلقة بتحديث وتوسيع المخططات التنظيمية واستمرار القيام بالدراسات التخطيطية التفصيلية بمعزل عن المستويات التخطيطية الأخرى:** بالإضافة إلى الإشكاليات المتعلقة بالحيازات العقارية التي سببتها الحرب من عدم التوثيق في السجل العقاري ومسائل تفتت الحيازة العقارية.
- **تعطل مسار الإصلاح في البيئات الكلية الناظمة:** بما فيها قانون الإدارة المحلية والتشاركية ومشروع الحكومة الإلكترونية، وترجع الدور المؤسساتي واتساع الفاقد التنموي (بسبب هجرة عدد كبير من الكفاءات السورية التي كانت مشاريع التنمية بأشد الحاجة لها). إضافة إلى ضعف قدرة الروافع المحلية وقوى المجتمع على مواجهة مفاعيل وآثار الحرب.
- **فوضى استثمار الموارد الطبيعة وعلى الأخص المائية:** أدت هذه الفوضى إضافة إلى الإنتاج الزراعي والصناعي غير المنضبط وغياب التنسيق القطاعي، إلى جانب الآثار الناجمة عن الحرب إلى خسائر واضحة في مختلف القطاعات والمناطق.
- **عدم ضبط الخطط القطاعية مكانياً:** بحيث تحقق التنمية المرجوة بالإضافة إلى قصور آليات التمويل والتتبع في تنفيذ الخطط الوطنية.

٢-٣ التحديات والفرص

ترتبط فرص توجهات الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي التي تعرضها الوثيقة بتحديات مكانية أساسية مرتبطة زمنيا بمرحلتي الانتقال من الإشكالات المرتبطة بنمو وتضخم المدن الرئيسية الناتجة عن التخطيط المركزي والتي تطورت وتعاظمت نتيجة الحرب من جهة، ومرحلة الاستدامة لتحقيق الاستقرار على منظومة المستويات المكانية وتقليل الفوارق التنموية الإقليمية

واستدامة الموارد لكامل أراضي الجمهورية العربية السورية من جهة أخرى. وتبرز هذه التحديات والفرص **وفق المرحلتين التاليين:**

٢-٣-١ التحديات والفرص للمرحلة الانتقالية

١- **تحديات عمرانية (الجمعات الحضرية): تغيرات مكانية طارئة ومتسارعة داخل وخارج المخططات التنظيمية والفرصة بضبط وتوجيه التطور المكاني بما يحقق التشبيك المتكامل للموارد المحلية عن طريق:**

- **تعزيز دور المشاريع العمرانية والريفية الحيوية** لتشكل فرصة تسمح بضبط النوعية للتطور المكاني (النمط العمراني، الخدمات، تأمين السكن الاجتماعي، الفراغات المفتوحة، الاستثمارات).
- **تدوير المناطق** العمرانية **وإعادة تأهيلها** وتحويلها إلى مشاريع بنوعية عالية وفق نهج تخطيطية أكثر ملاءمة للاحتياجات وهذا يشمل معظم المناطق المتضررة والمواقع الصناعية الخارجة عن العمل والمواقع ذات الاشتراطات غير المناسبة لمواقعها وكذلك المواقع مهدومة أو متروكة.

٢- **تحديات الإسكان والسكن العشوائي في ظل موجات العودة الكبيرة وتزايد الحاجة للسكن الاجتماعي والفرصة بنهج تخطيطي تنموي:**

- **عرض عقاري مناسب من الأراضي** يشكل الشرط الرئيسي للاستجابة لاحتياجات التعافي والتنمية المستدامة. ومن الضروري أن يكون مترافقاً مع مجموعة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئة الطبيعية.
- **ضبط ارتفاع أسعار الأراضي وتأمين الوصول إلى الخدمات والعمل والنقل**، لذلك فإن الاستخدام الأمثل للأراضي والتكثيف وخاصة للمدن القائمة يسمحان بتحديد الاحتياجات والحد من الامتدادات العمرانية المستقبلية وانتشار العشوائيات الجديدة، وكذلك فإن قرب السكن من مناطق العمل مع تأمين الخدمات اللازمة وتطوير منظومة النقل العام، يعتبر مبدأ يجب تطبيقه للحد من التنقلات اليومية والتلوث البيئي.

٣- **تحديات شبكات البنية التحتية والخدمات بفعل تزايد النشاط الحضري والفرصة بتطوير منظومة شبكات مرتبطة مع تطور النهج التنموي للتخطيط المكاني. وتضم:**

- **تطوير العلاقة المكانية لشبكات النقل وذلك بتعزيز قوة وفعالية أداءها بما يعكس قوة التفاعل** المكاني للمناطق الحضرية ضمن حيزها الجغرافي الداخلي واتصالها مع محيطها الخارجي بكافة أشكال التفاعل المختلفة ولمختلف أشكال التدفقات التي تحصل بين المناطق سواء كانت أشخاص أو سلع وخدمات أو معلومات (اتصالات).
- **تطوير وادارة منظومة الشبكة المائية** والفصل عن شبكات الري الريفية وتطوير مشاريع الحصاد المائي ودعمها بما يحقق توازن وحماية المصادر المائية الوطنية.
- **إدارة الصرف الصحي** وتطوير شبكات تدعم الأنشطة الحضرية المتزايدة والتكامل الصحي المسموح مع منظومة الري.

٢-٣-٢ التحديات والفرص لمرحلة التنمية المستدامة

تتركز التحديات المكانية التنموية في هذه المرحلة بالمستويات التخطيطية كاملة والتي تشكل فرصة حقيقية نحو التنمية الإقليمية المتوازنة والشاملة لها البعد التكامل البيني (الأقاليم التخطيطية) الأمثل من جهة، والبعد التنافسي النوعي مع دول الجوار من جهة ثانية، بما يعزز أهم الأبعاد التنموية التالية:

١. **تعزيز المكانة الوطنية وفوق الوطنية:**

يتطلب تحديد المنظومات المكانية المناسبة لتحقيق التوزان في التنمية الاقتصادية والتوزع الديموغرافي وتعتمد على:

- **أقطاب نمو** وتنمية متنوعة ومشاريع ذات نوعية عالية.
- **تطوير مناطق للنشاط الصناعي بمستوى وطني وفوق وطني** تتوضع على المحاور (Corridors الرئيسية والتبادلية.
- **مناطق الأنشطة المحلية** وتتوزع بطريقة متوازنة مكانياً ووظيفتها خلق فرص العمل بالقرب من المناطق السكنية يمكن أن تتوزع هذه المناطق بطريقة متوازنة في كل إقليم تخطيطي.
- **الأنشطة اللوجيستية التقنية** والتي تتوضع عادة في مداخل المدن وعلى محاور الحركة الرئيسية
- **تطوير سياحي نوعي ومخطط:** ويتطلب تخطيطاً شاملاً للاستفادة من الإمكانات وليس الاقتصار فقط على الاستثمار وإنما إظهار قيمة المصادر الجاذبة (الإرث التاريخي، المناظر الطبيعية، التقليدية، الثقافة المحلية...).
- **إعادة تنظيم وترتيب التطوير الخدمي:** (التعليمي الابتكاري والبحث العلمي والأنظمة والمدن الذكية) وهذا يتطلب ترتيب أفضل للوظائف الخدمية وتخطيط أفضل لهذه الفعالية بالتنسيق مع تطوير وسائل النقل والمواصلات.

٢. **تعزيز الأبعاد والروابط الاجتماعية** بالرد على المتطلبات الاجتماعية والاهتمام بتطوير أسس المواطنة والاستقرار ومشاركة السلطات المعنية بالتنمية المكانية ومن خلال:

- **تطوير التشاركية** في وضع منهجية التعامل مع المناطق المتضررة.
- العمل على تطوير طرائق واجراءات حيازة ذوي الدخل المحدود على السكن مما ينعكس على وقف انتشار السكن المخالف.
- البحث عن التوازن الأمثل للوظائف الخدمية والتعليمية والثقافية والترفيهية وتحقيق سلامة وسهولة الوصول على مختلف الأراضي والمناطق.
- التوعية البيئية لتحسين الإطار الحياتي اللائق وحماية الإرث التاريخي والطبيعي.

٣. **تعزيز البعد لبيئي وصيانة الأنظمة الأيكولوجية من خلال:**

- الحماية والحفاظ على الأراضي الزراعية وخاصة تلك الواقعة إلى جانب التجمعات العمرانية والمدن وذلك لما تلعبه من دور في تزويد المدن والتجمعات بالأغذية والمحاصيل المطلوبة. وهذا يتطلب حماية تشريعية كاملة لمثل هذه الأراضي والحد من التوسعات العمرانية عليها.
- حماية المناطق والمناظر الطبيعية وخاصة لما تقدمه من مناطق وفراغات ترفيهية ومفتوحة إضافة إلى وظيفتها في التخفيف من التلوث الذي يتركز بشكل كبير في المناطق العمرانية.
- حماية الأحواض المائية واتخاذ التدابير اللازمة للحماية من الكوارث الطبيعية.

- تعزيز مشاريع الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة والاستفادة المثلى من وفرة الموارد الطبيعية وانتشارها المتنوع والمتاح في كل انحاء الجمهورية العربية السورية.

إن مجمل هذه التحديات من الضروري الإجابة عليها لتشكل الفرص الأساسية في أهداف مشاريع التعافي وأهداف التنمية والتطوير المتوازن والمستدام.

٣. الأهداف الوطنية للتنمية الإقليمية المستدامة

ان السياسة الوطنية للتنمية المكانية هي وسيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في سورية. ويمكن تعريف الهدف الاستراتيجي لسياسة التنمية المكانية الوطنية على النحو التالي: **الاستخدام الفعال لأراضي الجمهورية العربية السورية وإمكاناتها التنموية الإقليمية المتنوعة لتحقيق أهداف إنمائية شاملة -القدرة التنافسية، زيادة العمالة وكفاءة الادارات والتماسك الاجتماعي والاقتصادي والإقليمي على المدى الطويل**. ومن أجل تحقيق الهدف يجب:

- أن تكون الأهداف وأدوات التنفيذ منتقاة بشكل جيد حيث يتم تنفيذها من قبل جميع الهيئات العامة المختصة المسؤولة عن التنمية والتخطيط على مختلف مستويات الادارة، وفي مختلف المجالات وفي مختلف الأقاليم.
- تركيز الأنشطة التنموية على مناطق وأراضي مختارة بعناية وفق نماذج التحليلات المكانية، ووفق المحددات والاتجاهات التنموية. ويرتبط بالهدف الاستراتيجي **ستة أهداف فرعية** لسياسة التنمية المكانية الوطنية بحلول عام ٢٠٣٠ (وهو سنة الهدف لجدول أعمال أهداف التنمية المستدامة المقرر عالميا).

الهدف الأول: تحسين القدرة التنافسية والروابط السياق الإقليمي الأعلى من خلال تحديد الأوضاع التنموية والتوجيهية مع البلاد الأخرى وخاصة في مجالات السياحة والاستثمار والقطاعات الإنتاجية.

تتطلب زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد في البعد المكاني الاستخدام الفعال للهيكل التنموي المكاني الوطني. حيث يجب أن تلعب إمكانات المراكز الحضرية الرئيسية الدور الرئيسي في عملية زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد باعتبار أنها مراكز تنسيق للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. يجب أن توجه السياسة المكانية زيادة القدرة التنافسية في كافة المستويات، مع تأكيد الحفاظ على البنية المتعددة المراكز للنظام الحضري لضمان الاستقرار المكاني. حيث أن المعطيات الديموغرافية ستظل فترة من الزمن رهن التغييرات في فرص العمل وهناك ضرورة في تأمينها للحد من الإنزياحات الداخلية والتركزات غير المستقرة.

الهدف الثاني: تعزيز التماسك الداخلي وتحقيق التوازن في التنمية الإقليمية من خلال تعزيز التكامل الوظيفي وتنظيم الأراضي، وتهيئة الظروف لنشر عوامل التنمية، واستخدام الإمكانات لجميع الأقاليم.

من أجل ضمان الاستثمار الفعال لإمكانات الموارد في سورية، يجب أن تهدف سياسة التنمية المكانية إلى ضمان التماسك الإقليمي للبلد بأبعاد مكانية مختلفة، باستخدام شبكة حضرية متعددة المراكز تتكامل مع مراكز التنمية الريفية وتخفف التركز في المدن الرئيسية يهدف موازنة التنمية. يهدف هذا التلاحم الإقليمي إلى تمكين جميع السكان من المشاركة في عمليات التنمية من خلال ضمان الوصول إلى الوظائف عالية الجودة والخدمات العامة التي تشكل شرطاً مسبقاً لفرص التنمية. الأمر الذي يستلزم اعتماد سياسة تنظيمية مكانية تتطلب إجراءات وقرارات استراتيجية ووضع لأدوات عملية مالية وإدارية وتقنية. وبالتوازي ربط المشاريع بشكل مدروس على المستويات المكانية الأساسية.

الهدف الثالث: تحسين الوصول[٢] والاتصالية[٣] بتطوير البنية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية.

تدعيم سياسة التنمية المكانية الوطنية، من خلال تحسين الوصول إلى مختلف المستويات المكانية في سورية من أجل تعزيز عمليات انتشار التنمية، وذلك من خلال دعم الاستثمار والمشاريع التنظيمية التي تهدف إلى تحسين الوصول إلى المدن الكبرى والمناطق المحيطة بها والمناطق الريفية بما يضمن تطوير مراكز فرعية إقليمية ومحلية تتركز فيها الخدمات العامة الأساسية وتخلق فرص استثمارية جديدة لسكان المناطق الريفية. ويتم تنفيذ هذا الهدف من خلال مواءمة أولويات الاستثمار في قطاع النقل من خلال الخطط الاستراتيجية المتوسطة والطويلة الأمد.

الهدف الرابع: تطوير الهيكليات المكانية التي تدعم الحفاظ على البيئة الطبيعية والمناظر ومناطق التراث الطبيعي والثقافي.

حيث تشمل الأصول الطبيعية في سورية التنوع في المناظر والمصادر الطبيعية، ويتطلب الحفاظ عليها تدعيم متانتها الضرورية لتلبية احتياجات التنمية في المجتمع الآن وفي المستقبل. مما يفرض نهجا عقلانيًا من التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية التراث الطبيعي والثقافي. وهذا يستلزم التخطيط والتنمية المكانية للحد من عدد وحجم النزاعات البيئية المحتملة المتعلقة بتنمية الطرق والبنية التحتية للنقل، والتخفيف من مخاطر الكوارث الطبيعية، وحماية المصادر الطبيعية والمائية والتحكم في النمو الحضري.

الهدف الخامس: تعزيز الهيكلية المكانية وإرساء منظومات الإدارة المكانية التي تدعم القدرات المحلية.

حيث يجب أن تعزز السياسة المكانية ممانعة البلاد لمختلف التهديدات، مثل التهديدات لأمن الطاقة والكوارث الطبيعية وتهديدات الأمن العام. إن تطور الإدارة المكانية يعتمد على التوزع الاداري واللامركزية المفترض إدخالها، وطبيعة التشاركية مع المجتمع المحلي في اتخاذ القرارات المناسبة والتي من شأنها أن تلعب دوراً في الجذب المكاني وتنميته. وهذا يتطلب مجموعة من الترابطات من الممكن أن تنشأ بين المستويات المكانية والقطاعية.

الهدف السادس: الترتيب المكاني للتنمية على جميع مستويات التخطيط الوطني والإقليمي والمحلي والوظيفي أو القطاعي.

في التخطيط المكاني، يعني الترتيب المكاني الترتيب المنظم والمتناغم بين مكونات الأرض المختلفة ووظائف البنية المكانية. وهو معيار للحكم على جودة التغيرات في التطوير المكاني من حيث كفاءة العمليات الاجتماعية والاقتصادية ونوعية المعيشة والحياة والثقافة والتطور التقني.

[٢] الوصولية: النفاذ إلى الخدمة
[٣] الاتصالية: كفاءة الارتباط بين التجمعات

٤. المستويات والروابط

٤-١ مستويات التخطيط المكاني

تتزايد أهمية العمل بالتخطيط المكاني كونه يعبر جغرافياً عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للمجتمع وفق ضوابط علمية واستراتيجية متكاملة، تبنى على أسلوب إدارة شاملة متعددة المستويات والاختصاصات موجهة نحو تنمية إقليمية حضرية مثلى ومتوازنة. وتعتبر هيكلة العملية التخطيطية وفق مستويات مكانية مترابطة صعوداً ونزولاً أهم اجراء تستند عليه صناعة القرار الأمثل لتحقيق التنمية المستدامة على كامل الأراضي السورية، من خلال تطوير الرؤى والاستراتيجيات والخطط المكانية المناسبة، وكذلك وضع مجموعة من التطبيقات والإجراءات والأدوات والآليات التشاركية والتنظيمية. كما يعد التخطيط الإقليمي والمحلي أداة قوية في المرحلة الانتقالية من خلال إعادة تأهيل المدن والمناطق المتضررة وتحقيق عودة المهجرين الى أماكن استقرارهم الاجتماعي والاقتصادي، وتوليد النمو الاقتصادي الداخلي، والانتقال إلى مرحلة الاستدامة والعمل والازدهار، مع تلبية احتياجات المجموعات الأكثر ضعفاً أو المهمشة في كلا المرحلتين. يقوم التخطيط المكاني بتوجيه المبادئ التنموية للمناطق على المستويين الحضري والإقليمي آخذاً بالاعتبار مبدأ التبعية الإدارية والعلاقات التخطيطية باستخدام مستويات التخطيط المكاني الآتية:

- المستوى الوطني:

يحدد الرؤية الوطنية للتنمية والنهج الوطني لإدارة عملية التخطيط ويهدف إلى تمكين الأليات والإجراءات الإدارية والتشريعية اللازمة لترجمة الرؤية إلى أهداف تنموية مكانية تشمل كامل الأراضي السورية وتهيئ متطلبات فرص التنمية فوق الوطنية المحتملة وإدراج الاعتبارات الروابط الإقليمية البينية والتعاون الخارجي المحتمل، لتحقيق أقصى قدر من فرص التنمية على الصعيدين المحلي والإقليمي. كما يهدف الخوض في هذا المستوى إلى تشبيك التنمية الإقليمية في إطار التنمية الوطنية الشاملة، والتأسيس لفكرة التخصص في كل إقليم والتكامل بينها، ويتطلب ذلك التفكير بالربط بين الأقاليم بمحاور تنموية تؤمن انسيابية الحركة بين الأقاليم والأقطاب التنموية.

- المستوى الإقليمي وتحت الإقليمي

يعدّ التعامل مع الأقاليم كنطاقات تنموية بناء على خصائصها ومواردها الطبيعية والبشرية المرحلة الأساس في التخطيط الإقليمي وتعبر عنه الخطط التوجيهية الإقليمية التنموية، كما يجب أن يلحظ في هذا المستوى الربط مع الوحدات الإدارية التي سيناط بها تطبيق المخططات الإقليمية، وتمكين الوصول إلى تخطيط مكاني مناسب لها ضمن الإقليم.

- المستوى الحضري (المدن والبلديات)

تحقيق استراتيجيات التعافي والتنمية المستدامة المنشودين عن طريق وضع أولويات خطط الاستجابات والتنمية والقرارات الاستثمارية وسياسات التضامن بين المناطق الحضرية. فعلى سبيل المثال يمكن أن تسهم خطط إدارة استعمالات الأراضي في حماية البيئة الحساسة وتنظيم السوق العقاري، كما يمكن للتوسع الحضري وخطط التكثيف أن تقلل من تكاليف النقل وتقديم الخدمات، وتحسين استخدام الأراضي ودعم وحماية وتنظيم المناطق

المفتوحة والتحديث الحضري وإعادة التهيئة المكانية في سبيل تحقيق الخطط السكنية والاقتصادية وتعزيز المجتمعات المحلية. ويصل التخطيط المحلي الى مراحل تفصيلية على مستوى المناطق والأحياء.

٤-٢ الروابط فوق الاقليمية

تسعى سورية لإنجاز الإطار التخطيطي المكاني الأول في ظل ظروف دولية وإقليمية متغيرة. فالأزمات الدورية المختلفة ولاسيما في المجال الاقتصادي باتت أكثر تواتراً وتنوعاً، ترافقت مع أزمات في التمويل والطاقة والغذاء. وقد وعت الكثير من الاقتصاديات العالمية أهمية تأسيس تكتلات إقليمية تسهم في تعزيز فرص تجنب الانهيارات الكبرى، وذلك من خلال محاور التعاون الرئيسة التالية: تعذّر التصدي للأزمات العالمية بمنطق الدول المفردة، وأهمية التكتل الإقليمي في التخفيف من آثار العولمة السلبية، أهمية التكتل الإقليمي في صياغة العلاقات الجيو-اقتصادية طويلة الأمد. بالنظر إلى الموقع الجغرافي الاستراتيجي لسورية في جنوبي غرب آسيا، وكنافذة لها على المتوسط وبوابة للوطن العربي باتجاه الشمال الغربي وصولاً إلى أوروبا، وباتجاه الشرق وصولاً إلى وسط آسيا وشرقها الأقصى، تبدو جلياً حتمية تأثره بالمعطيات التنموية الخارجية التي تفرض شراكات نوعية مبنية على قاعدة المصالح المشتركة للدول، إلا أن تغير أشكال وقواعد توازن القوى العالمية عبر الزمن يفرض أسس موضوعية لتحقيق التوازن السياسي والاقتصادي مبنية على ثوابت وطنية من جهة، وعلى العلاقات الاستراتيجية للتعاون والتوافق الدولي (فوق الإقليمي) من جهة أخرى. من هنا يجب تناول روابط سورية فوق الإقليمية **انطلاقاً من المبادئ الرئيسية التالية:**

١) **الروابط الطبيعية والبشرية والتاريخية والثقافية بين سورية والدول الجوار** (تركيا والعراق والأردن وفلسطين ولبنان) هي روابط أزلية وعلاقات متبادلة يصعب تجاوزها، والتأثير المتبادل بينها مستمر وبالتالي فهي تشكل قواماً هاماً لصياغة العلاقات القائمة بين سورية وجوارها الإقليمي الدولي.

٢) **الروابط المائية العابرة للحدود** عبر الاستناد إلى قوانين الحماية الدولية وفرضها وعدم السماح بالمساس بسلامة وصولها، والبحث في بدائل استراتيجية لزيادة الأمن المائي الوطني.

٣) **روابط النقل والطاقة** نتيجة الموقع الجغرافي المميز لسورية كعقدة ربط استراتيجية لمحاور دولية ومحلية عابرة. حيث تلعب البنية التحتية الطرقية وربطها بالموانئ الجوية دور الشريان المغذي لاستراتيجية التنموية الوطنية وموجه أساسي لمحاور التنمية جنباً الى جنب مع منظومة النقل بالسكك الحديدية كرابط عابر للأقاليم. فيما يخص الطاقة فإن سورية بحكم موقعها الجيو-سياسي تقع في قلب النظام النفطي العالمي، فضلاً عن الاحتياطيات الغازية النفطية الواعدة التي من الممكن أن تحقق مكانة اقتصادية مهمة في العقود القادمة من حيث تلبية الطلب المتنامي على هاتين المادتين في جميع أنحاء العالم، كما تعتبر مقاربة المبادرات الدولية وعلى رأسها الصينية طريق واحد حزام واحد (OBOR)[٤] بالحد الأدنى من الإيجابية من خلال إخضاع تلك المقاربة لتدقيق سياسي وجيوسياسي.

٤-٢ تعيين الإقليم التخطيطية

يعرف الإقليم كما ورد في قانون إحداث هيئة التخطيط الإقليمي في سورية: **(الحيز المكاني من أراضي الجمهورية العربية السورية الذي يمكن تحديده وفقا لخصائصه الجغرافية أو السكانية أو الاقتصادية أو البيئية أو الإدارية أو بعضها**

[٤] مبادرة أطلقها الرئيس الصيني العام ٢٠١٣ قائمة على ضرورة تعميم التنمية عبر العالم وذلك عبر طريقين بحري وبري يربطان شرق آسيا بأوروبا.

أو كلها مجتمعة) وفق قانون احداث الهيئة. بحيث تسمح هذه الخصائص للإقليم بتأدية وظائف تنموية محددة تتكامل مع وظائف الأقاليم الأخرى، فتؤدي إلى تطوره ومساهمته في التنمية الوطنية الشاملة. وبالتالي يمكن التخطيط للأقاليم باستثمار وتطوير مواردها بطريقة تؤمن التنمية والاستقرار على المدى البعيد. وهنا تؤكد الوثيقة على التمييز بين الأقاليم التنموية التي يطرحها التخطيط الإقليمي وبين أي مفهوم آخر للأقاليم يرتبط بطريقة الحكم والإدارة أي أنها ليست هدفاً وانما هي وسيلة للتخطيط الاقليمي. وقد حُددت الأقاليم التخطيطية في مشروع الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي والذي تمت مناقشته في المجلس الأعلى للتخطيط الإقليمي بجلسته الأولى في شباط عام ٢٠١١، بسبعة أقاليم تخطيطية، تم تعيينها بشكل لا يتعارض مع التقسيمات الإدارية (للمحافظات أو المناطق أو النواحي) لتسهيل إجراءات إدارتها، وهي حدود مرنة وقابلة لإعادة النظر كلما دعت الحاجة التنموية والتخطيطية لذلك. وأُخذ بعين الاعتبار عند تحديدها العوامل الطبيعية والجغرافية والبشرية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدد الارتباطات المكانية بين الوحدات الإدارية المحلية المشكلة للإقليم والتي تسهم في تقويته وتعزز إمكانات التنمية فيه، وفق الجدول التالي رقم (١):

اسم الاقليم	خصائص عامة
إقليم دمشق الكبرى	يمثّل الإقليم ما يعادل ١,٧٧٪ من مساحة سورية، ويسكنه قرابة ٣,٨٧ مليون نسمة، أي ما يعادل ١٩٪ من سكان سورية العام ٢٠١٠.
الإقليم الشمالي	يمثل حوالي ١٣,٤٪ من مساحة سورية، يضم الإقليم ما يعادل ٣٠٪ من سكان سورية العام ٢٠١٠.
الإقليم الساحلي	يمثّل ما يعادل ٢,٣٢ ٪ من مساحة سورية، ويسكنه قرابة ١,٧٤ مليون نسمة، أي ما يعادل ٨,٧ ٪ من سكان سورية وفق تقديرات العام ٢٠١٠.
الإقليم الأوسط	ويمثل الإقليم ما يعادل ٨,٣٧ ٪ من مساحة سورية، يضم الإقليم قرابة ٣,٣٧ مليون نسمة وفق تقديرات العام ٢٠١٠،
الإقليم الجنوبي	يمثل ما نسبته ٦,٩٨٪ من مساحة سورية، يضم الإقليم قرابة ١,٤٧ مليون نسمة بموجب تقديرات العام ٢٠١٠.
الإقليم الشرقي	يمثّل الإقليم ما يعادل ٣٥,١٨ ٪ من مساحة سورية، ويسكنه قرابة ٣,٤١ مليون نسمة بموجب تقديرات العام ٢٠١٠، أي ما يعادل ١٧ ٪ من سكان سورية.
إقليم البادية	تشكل مساحته ما يعادل ٣١,٧٨٪ من مساحة سورية، لا يزيد عدد السكان في الإقليم عن ٢٠٠ ألف نسمة، تقديرات العام ٢٠١٠.

جدول، ١، اسم الإقليم وخصائصه العامة

٥. الاعتبارات الموجهة للخطط التنموية الإقليمية

اعتمدت الوثيقة في رسم موجهات خطط التنمية الاقليمية على اعتبارات التالية:

١) الاعتبارات الطبيعية والبيئية

٢) الاعتبارات البشرية والاجتماعية
٣) الاعتبارات الحضرية والعمرانية
٤) الاعتبارات الاقتصادية
٥) الاعتبارات القانونية والإدارية

مع العلم إن مجمل هذه التوجهات تأخذ بعين الاعتبار التحديات والفرص المكانية الحالية، وتهدف إلى تحقيق الاستراتيجيات الإقليمية لمرحلتي التعافي والاستدامة.

٥-١ الاعتبارات الطبيعية والبيئية

يضم الاعتبار الأول المتمثل بالتنمية البيئة المتوازنة كل من:

١) اعتبارات الموارد الطبيعية والبيئية
٢) اعتبارات التراث الثقافي والمشهد الطبيعي.

٥-١-١ اعتبارات الموارد الطبيعية والبيئية

ترتكز الخطط التوجيهية للتنمية الإقليمية على عدد من الاعتبارات يأتي في طليعتها الموارد الطبيعية والبيئية حيث تفرض البيئة الطبيعية للإقليم وامكانياتها وتحديات ديمومتها، نمط النشاط العفوي للسكان وأدواته ومستوى انتاجه، وتشكل هذه العلاقة الثلاثية (بيئة طبيعية، انسان، نشاط ملائم) أحد أهم الروابط التي تشكل الحدود الأولية للنطاق التنموي والمحدد الأساسي للهوية الإقليمية التنموية. من هنا يجب التأكيد على ضرورة أن ينطلق التخطيط المكاني عموماً والإقليمي خصوصاً من الوضع الراهن لهذه الموارد وخاصة بعد سنوات الحرب ، التي أدت إلى خسائر جسيمة، بدءاً من تخريب مواقع استثمار الخامات الطبيعية كالنفط والغاز والفوسفات والملح الصخري، وصولاً إلى حرائق الغابات وعمليات قطعها، والتلوث البيئي الناجم عن الحرب وإهمال أو توقف الإجراءات والمشاريع والمنشآت البيئية لأسباب مختلفة مما يجعل صيانة هذه الموارد وادارتها المستدامة في مطلع الاعتبارات التي يجب أن تبنى عليها التوجهات التنموية الإقليمية فضلا عن ضرورة قياس تحملها لنوع النشاط التنموي وحجمه ومتطلباته اللوجستية ومن ثم ملائمته مكانيا بما يضمن حماية هذه الموارد وديمومتها.

وانطلاقاً مما سبق يجب الأخذ بعين الاعتبار الموارد الطبيعية والبيئية الدائمة والمتجددة وغير المتجددة ضمن الشروط والأولويات التالية:

<u>أولاً: الموارد الدائمة</u>

أ- **التربة:** يجب حصر وإدارة وحفظ وصيانة الترب حسب الاستعمال الأمثل لها بما يحقق الغرض الاستثماري الاقتصادي والبيئي الأمثل بشكل يضمن ديمومتها وحمايتها من فقدان خصوبتها وتدهورها.
ب- **المياه:** يجب حصر وحماية المصادر المائية السطحية والجوفية من أخطار الاستنزاف والتلوث والعمل على اتباع طرق الاستخدام الأمثل للمصادر المائية بما يخدم التنمية.
ت- **الهواء وطاقة الرياح:** يجب العمل على الحد من تلوث الهواء، وتحديد الأماكن المناسبة للاستفادة من طاقة الرياح.

ث- **الطاقة الشمسية:** يجب التوسع في استخدام الطاقة الشمسية على مستوى المؤسسات والجماعات والأفراد، وتطوير تقانات استثمارها محلياً، للتقليل ما أمكن من استخدام الطاقات التقليدية.

ج- **المشاهد والمعالم الطبيعية:** حصر المشاهد الطبيعية المميزة والنادرة (صخرية وتضاريسية، نباتية وغابية وأحيائية ..) واعتبارها محميات أو حدائق وطنية أو أجزاء منها تخضع لشروط الحماية.

ثانياً: المتجددة

أ- **الغابات:** حصر مساحات ومناطق الغابات الطبيعية والمزروعة (خاصة بعد الحرب) وتحديد أهم الأنواع الحراجية والمجتمعات النباتية السائدة في كل موقع ضمن الأقاليم المختلفة. والعمل على حمايتها بأساليب قانونية وفنية مناسبة.

ب- **المراعي:** حصر وتحديد المراعي الطبيعية في الأقاليم المختلفة الحالية والعمل على وضع خطة إدارة رعوية متكاملة لإدارتها بشكل يضمن ديمومتها وعدم انهاكها بتحديد الحمولة الرعوية المناسبة لكل موقع.

ت- **التنوع الحيوي:** حصر وإعادة تفعيل حماية التنوع الحيوي بشقيه (الفلورا والفاونا) من جميع التعديات أو الاستثمار غير العقلاني والتدهور والانقراض.

ثالثاً: غير المتجددة (القابلة للنفاد)

أ- **النفط والغاز:** التوسع في دراسة مواقع واحتياطيات هذه الثروة وإدارة استثمارها بما يضمن مساهمة مناسبة في التنمية الإقليمية والوطنية.

ب- **الفلزات:** زيادة الدراسات والأبحاث المتعلقة بالبحث عن مواقع الفلزات المعدنية واللامعدنية المفيدة ضمن الأقاليم المختلفة واستثمارها العقلاني، ومنع التعديات على الصروح والمعالم الطبيعية المميزة بهدف استجرار الرمال أو الحصى أو أحجار البناء.

ومع تطور العلوم المعرفية والتكنولوجيا والتقنيات الذكية تبدو إمكانية استخدام الطاقات المتجددة فرصة هامة وملحة لحماية الموارد الطبيعية في سورية في المرحلة المقبلة حيث يقل الرهان على استخدام الطاقات غير المتجددة ويزداد تهديد عدم مساهمتها بالنشاط التنموي بسبب مخلفات الحرب والحالة السياسية والاقتصادية، وتتنوع فرص استخدام تقنيات متنوعة وذكية لتوليد الطاقة من خلال مقومات جغرافية وبيئية وطبيعية هامة.

٥-١-٢ اعتبارات التراث الثقافي والمشهد الطبيعي

سعى الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي في مسودته الأولى إلى إدخال منهجية الإدارة المتكاملة للتراث الطبيعي والثقافي ضمن الآليات الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. إذ يمكن للإدارة المستدامة لذلك التراث أن تؤدي مساهمة تنموية بارزة في العديد من المناطق السورية التي يصعب فيها النهوض بالقطاعات التنموية الأخرى وخصوصا القطاع السياحي). تتركب خارطة التراث الطبيعي والثقافي وفق رؤية الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي في مسودته الأولى من عدد من العناصر، ويشكل غياب أي عنصر من هذه العناصر إضعافاً لقدرة المنظومة على النهوض بالواقع المحلي التنموي وبالعوائد الوطنية المادية والمعنوية حيث جمعت خارطة التراث الثقافي والطبيعي عدداً من المكونات التي يمكن لها أن تعبر عن التنوع الثقافي والتاريخي وفق الآتي:

١. مواقع التراث الثقافي العالمي السوريّة المسجلة على لوائح اليونسكو
٢. أمهات المواقع الأثرية
٣. نخبة النسج العمرانية والقرى الطينية أو ذات البناء التقليدي

٤. المسالك والدروب القديمة والمقاصد الدينية
٥. المتاحف وأماكن النشاط الثقافي المكثف
٦. مواقع ذات أولوية في أمد الإطار الوطني حتى العام ٢٠٣٠

ولكن الحرب وضعت التراث في حالة تستدعي التدخل العاجل، حيث تجلى **انعكاس الحرب على الإرث الثقافي والطبيعي** من خلال:

- الضرر الكبير الذي الم بمواقع التراث التفافي العالمي في سورية حيث وضعت جميع المواقع تحت قائمة الخطر ضمن قائمة اليونسكو ومركز التراث العالمي.
- الأعمال التخريبية لمواقع الثقافية على مستوى أمهات المواقع على كامل أراضي الجمهورية العربية السورية.
- الاعمال التخريبية للمواقع الطبيعية من محميات طبيعية مسجلة ومحميات طبيعية هامة جدا ومحميات هامة حيث أظهرت الدراسات تراجع مساحة هذه المناطق الخضراء عن وضعها قبل الحرب.
- تراجع السياحة الخارجية على المستوى الدولي والإقليمي مما يؤكد تنامي بالحاجة للعمل على تطوير أنواع أخرى من السياحة كالسياحة الدينية بالإضافة للتأكيد على السياحة الداخلية بكل أنواعها وبالتالي **ليصبح الهدف:**

١) العمل على حماية الإرث المتضرر في ظل الضرر الكبير الذي حل بالموروث الثقافي والطبيعي على كامل أراضي الجمهورية العربية السورية من خلال الإدارة المتكاملة للتراث الثقافي والطبيعي
٢) إعادة إعمار وإحياء الاراث الثقافي والطبيعي لتحقيق تنمية سياحية مستدامة متوازنة وشاملة ليكون لها مساهمة فاعلة في الدخل القومي على كافة أراضي الجمهورية العربية السورية.

وانطلاقا من هذا الواقع، تبنت وثيقة التوجهات الاعتبارات التالية كأولويات في المحور الإرث الثقافي والطبيعي:

١. **اولويات الحماية والتدخل لمواقع التراث العالمي حسب درجة الخطر وضمن معايير محددة**

مواقع التراث الثقافي العالمي السورية تحت لائحة الخطر.

٢. **أولويات التدخل على مستوى أمهات المواقع والمواقع العشرين**

(التي تتضمن المواقع المرشحة لتسجيل على قائمة التراث العالمي) لأن معايير الاختيار ستعدل حسب الضرر الجديد بالإضافة لتجديد دراسة معايير التدخل.

٣. **نحو تطوير سياحة داخلية مستدامة:**

حيث لا يركز الإطار الوطني على التوجهات المكانية المرتبطة بالسياحة الداخلية بنفس الدرجة، إن استمرار العمل بالتشريعات العمرانية والسياحية التي تسمح بالنمو غير المنسق للوظائف السياحية، دون ضوابط تحدد القيمة السياحية المضافة أو حجم الطلب، ولا تراعي تأثيرات الاستثمار المفرط للمناطق الجاذبة للسياحة المحلية (والعربية) في تدهور هذه المناطق وفقدان قيمتها للسكان المحليين وعدم ارتباط توسع أنشطتها بقدرة الموارد الطبيعية والبيئية على تحمل تبعات الاستثمارات، كل العوامل السابقة التي تعرف البيئة التشريعية الضابطة للنشاط السياحي تعيق أي تدخل تخطيطي ذي طابع مكاني يمكن ان يثمر عن سياحة محلية صحية ومستدامة.

٤. **تطوير أنواع أخرى من السياحة التي لها دور أساسي في عملية التنمية حاليا كالسياحة الدينية**

وفي هذا السياق يجب العمل على تضافر جهود كافة الجهات العامة المركزية والمحلّية ذات الصلة لوضع سياسات مشتركة تهدف لتنشيط سياحة مستدامة وفقاً للأسس التالية:

١) تحديد الاضرار على مستوى المواقع الأثرية والمواقع الطبيعية.

٢) تحديد أولويات التدخل والحماية بعد تحديد الأضرار ودرجاته من خلال إعداد خطط لإدارة كل موقع من مواقع التراث الطبيعي والثقافي تتناسب مع طبيعة الموقع البيئية والجغرافية وحجم الضرر، وبما يضمن أعلى معايير لحماية المواقع وتحديدها بشكل دقيق وفق قرارات حماية معلنة، كما تتضمن عملية تحديد الموقع اتخاذ كافة الإجراءات القانونية لحماية المحيط الحيوي له والمشهد الطبيعي الحاضن من التعديات العمرانية والأنشطة الأخرى التي يمكن أن يكون لها تأثيرات سلبية.

٣) إبراز الأبنية والمواقع التراثية الثقافية والطبيعية والجواذب الأخرى من خلال خطط الترويج والاتفاقات البينية والحوافز الاستثمارية بما يسهم في تخفيف العبء السياحي المتركز على مواقع النخبة، وبما يمهد لحمايتها من التدهور البيئي والاستثمار الزائد وتراجع الجمالية والأصالة.

٤) تحسين البنية التحتية والخدمية لمواقع التراث الطبيعي والثقافي والطرق الرابطة بينها من خلال تفعيل أنظمة الدلالة الطرقية الخاصة بالمسارات السياحية، وتطوير إمكانية الوصول وخيارات وسائط النقل المختلفة إلى المناطق الأثرية والطبيعية والتجمعات العمرانية المرتبطة بها.

٥) تشجيع الاستثمارات في مجال الطاقة البديلة من قبل وزارتي الكهرباء والطاقة بما يساعد على تزويد القرى والبلدات المجاورة للمواقع التراثية بالطاقة النظيفة. ضرورة حماية المواقع التراثية من تأثيرات التلوث، ويقتضي ذلك معالجةً سريعة لتلوث المياه السطحية حتى في حالة المسطحات المائية التي تظهر بشكل دوري كالسبخات. وتتجاوز أهمية هذه الحماية التأثيرات على البيئة السياحية إلى حماية الأحواض المائية الاستراتيجية

٥-٢ الاعتبارات البشرية والاجتماعية

يتناول البعد الثاني محور التنمية البشرية والاجتماعية، الهدف الأساسي وهو استئناف العمل على بلورة سياسة سكانية وتحقيق غاياتها الأساسية المتمثلة في:

١. **تحقيق التوازن ما بين معدلات النمو السكاني والنمو الاقتصادي على المستوى الوطني، وعلى مستوى الأقاليم والمحافظات التي تتصف بذات الوقت بمعدلات خصوبة سكانية مرتفعة** وبمستوى متدني في المؤشرات التنموية، (دير الزور، الرقة، الحسكة، ادلب، درعا، القنيطرة وبعض مناطق حلب وريف دمشق وحمص وحماة والسويداء).

٢. **تحسين الخصائص النوعية للسكان والموارد البشرية، لا سيما في مجال: ردم الفجوات التي أحدثتها الأزمة للمؤشرات الكمية في مجال الصحة والتعليم والتدريب والخدمات الاجتماعية**، ومن ثم تحسين المؤشرات النوعية في هذه المجالات على المستوى الوطني وعلى مستوى الأقاليم ولا سيما في المحافظات والمناطق التي كان حجم الضرر فيها كبيراً بسبب الأزمة والتي كانت مؤشراتها التنموية دون المستوى الوطني قبل الأزمة.

٣. **الاستفادة من انفتاح النافذة الديموغرافية في محافظات السويداء وطرطوس واللاذقية ودمشق**، وتسريع انفتاحها في بقية المحافظات، لاستثمار الموارد البشرية بالشكل الأمثل، من جهة، وتعظيم معدلات التنمية من جهة ثانية.

٤. **التنظيم الممنهج للعودة الطوعية والآمنة للسكان المهجرين قسرياً داخلياً وخارجياً واستقرارهم في أماكن اقامتهم المعتادة بشكل يتوافق مع معالجة الخلل في التوزع الجغرافي للسكان** ليس بين المحافظات فقط، بل بين المناطق ضمن المحافظة الواحدة، وبين الريف والحضر، وبين مراكز المدن وأطرافها. وذلك من خلال توفير الظروف الموضوعية لتسريع عملية عودة السكان إلى أماكن اقامتهم المعتادة، وفق رؤية التخطيط الإقليمي (ومن ثم المكاني) المستدام (وغير العشوائي).

٥. **اعتماد منهجية ومقاربة جديدة تربط بين النشاط الاقتصادي للسكان وتوزع الموارد تأخذ بعين الاعتبار إقامة تجمعات عمرانية جديدة تراعي الشروط الجديدة في التخطيط الإقليمي** وتؤسس لتجمعات عمرانية جديدة تشكل أقطاباً تنموية وعوامل جذب سكاني كبير.

٦. **مراجعة القوانين الخاصة بالتجمعات العمرانية والإدارة المحلية وعدم الاكتفاء بعدد السكان كمحدد رئيسي لتعريف أو تصنيف التجمع إلى ريفي أو حضري (مديني)**، ما يعني ضرورة الاستناد إلى معايير جديدة تأخذ بعين الاعتبار الاستفادة القصوى من استراتيجيات إعادة الإعمار التي يجب أن تكون فرصة لتلافي العيوب السابقة وبناء نموذج للتوزيع الجغرافي للسكان في الحضر والريف وفق معايير جديدة وواضحة تسهم في تقليص الفجوة أو التفاوت التنموي بين الأقاليم.

٢-٥ الاعتبارات الاقتصادية

في مرحلة ما قبل الحرب كحال أكثر البلدان النامية، فقد واجهت سورية جملة من التحديات الاستراتيجية، من التغيرات التي طرأت على الأوضاع السياسية المحلية والإقليمية، والمنافسة الحادة في ظل اقتصاد معولم وأنظمة مالية عالمية تهيمن عليها الشركات متعددة الجنسيات والتغيرات التكنولوجية المتسارعة. كما استمرت معدلات النمو السكاني المرتفعة التي أدت إلى تركز الطلب على فرص العمل والسكن الاجتماعي والخدمات، مع الضغط على البنية التحتية والخدمات اللازم على حساب التنمية الاقتصادية المتوازنة. إضافةً الى عوائق توفير الموارد والأطر القانونية والتنظيمية المعيقة للاستثمارات المحلية والأجنبية والتي تقلل من التنافسية الوطنية. لقد كان للحرب على سورية أثر كبير على الاقتصاد السوري حرفته عن مسار تنموي يهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة، فقد خلفت هذه الحرب أضراراً كبيرةً على القاعدة الإنتاجية والنشاط الاقتصادي وآثاراً كارثية وفرضت تراجعاً تنموياً على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبشرية. مما فرض عوامل أساسية ستساهم بشكل كبير في رسم الواقع الاقتصادي الحالي والمستقبلي لسورية منها:

- حجم أضرار كبير موزع جغرافياً أصاب مختلف البنى التحتية للاقتصاد الوطني، بالإضافة الى تقطع أوصال مناطق جغرافية عديدة، وإغلاق أغلب المنافذ الحدودية.
- تدهور رأس المال البشري الذي يعد المصدر الرئيس للإنتاجية والتنافسية، نتيجة للهجرة والنزوح إضافةً إلى تفاقم البطالة.
- انخفاض مستويات الانتاج والإنفاق، وارتفاع أسعار مدخلات الانتاج وتكاليف المعيشة مع انخفاض كبير في الاحتياطيات الأجنبية.
- العقوبات الاقتصادية الجائرة وعوائق في التحويلات المصرفية والمقاطعة الواسعة من عدد كبير من الدول.
- هجرة رؤوس الأموال الى الخارج.

إن ما تقدم يفرض اعتماد مقاربة اقتصادية تأخذ البعد المكاني كموجه لعملية الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي معاً، وبما يضمن دعم عملية الاستقرار وإعادة البناء ثم لاحقاً الاستدامة، آخذاً بعين الاعتبار أن دعم أي مفصل في سلاسل الامداد المترابطة سينعكس ايجابياً على باقي عناصر السلسلة وبالتالي دعم وتطوير متكامل موزع جغرافياً، ويسعى للوصول الى اقتصاد وطني عادل وفاعل ومتكامل ولتحقيق ذلك لابد من تبني المرتكزات الاساسية التالية:

١- اعتماد الاقتصاد الوطني على نموذج متوازن مكانياً يكون معززاً للتنمية الشاملة والمتوازنة والمستدامة التي يكون فيها الانسان هو المحور، وتدار بمشاركة المواطنين من المساهمة في مدخلات العملية التنموية والاستفادة من مخرجاتها.

٢- اعتماد آليات غير تقليدية تقوم على تطوير اساليب تنسيق متكاملة ومتعددة الابعاد تساعد: اولاً في رسم الخطط التنموية الاستراتيجية، وثانياً الاشراف على المستويات الاقليمية للخطط، وثالثاً على دعم الخطط والمشاريع المحلية. ترتكز الخطة على دعم بحيث تستند الى ثلاث مبادئ اساسية: الاتجاه الى الداخل، التكامل الاقليمي، التشاركية الدولية وفق المصالح الوطنية).

٣- تكامل الخطط القطاعية والإقليمية، وإحداث مراكز مولدة للتنمية، وتوزيع سكان مناسب من خلال إعادة رسم خارطة العمران والمدن الطرفية والمدن الصناعية، والطرق كمحاور تنموية فاعلة.

٤- العمل على تعريف الشركاء في عملية إعادة الإعمار والبدء بوضع خارطة طريق لماهية وشكل التعاون معهم إن على مستوى تقديم الخبرات الفنية أو المساهمات المالية الضرورية لإشادة البنى التحتية النقلية أو إعادة تأهيل القائم منها.

٥- إعادة هيكلة التنمية بآليات إقليمية لتخفيض حدة التفاوت المكاني وترشيد استخدام الموارد الطبيعية والثقافية والبشرية من خلال مشاريع تنموية مستدامة حسنة التوزّع.

٦- دعم وتمكين الوحدات الإدارية (مجالس المحافظات والمدن والبلدات والبلديات) في إطار تطبيق اللامركزية الاقتصادية، من لعب دورها الحقيقي في إعادة النهوض الاقتصادي المحلي من خلال:

- تبني سياسات اقتصادية تستفيد من تجارب المجتمع المحلي وتحفز العمل الجماعي والتنسيق العابر-للمناطق والاقاليم.
- خلق بيئة أعمال واستثمارات تجذب الكوادر والمستثمرين السوريين والعرب والأجانب أخذةً بعين الاعتبار الميزات التنافسية للأقاليم والمحليات.
- إن قطاع البناء والتشييد من جانبه سيشكل لفترة مهمة القطاع الأساسي الذي سيوكب إعادة الاعمار وسيتطلب الدعم الفني والتقني المناسبين. كما أن الزيادة السكانية سترافق هذا القطاع وهذا يتطلب تحسيناً في المنتج السكني والارتقاء به وتأمين النقص في الاحتياجات الخدمية والبنى التحتية.
- يمثل قطاع الخدمات بدوره قطاعاً مهماً مترادفاً مع الزيادات السكانية واحتياجاتهم وخاصة في مجال التعليم والصحة والذي يتطلب تأمين الناقص منها حالياً وخاصة في مرحلة التعافي.
- يعد التفعيل الحقيقي للصناديق المحلية في الوحدات الإدارية بكل أشكاله أحد أهم عوامل نجاح مرحلتي التعافي والتنمية المحلية الاستثمار والتنمية المحلية).
- الاستناد على الموارد المحلية (البشرية والتقنية والطبيعية) لتحقيق الجذب الاستثماري المطلوب على المستويين المحلي والاقليمي.

٧- التركيز على الزراعة حيث أنها تبقى النشاط الفعال والمميز على شرط أن يتم إدارة استخدام المياه بالصورة الأمثل. إن تحسين الإنتاج ونوعيته يشكل أيضاً محوراً أساسياً من الضروري مراعاته وذلك عن طريق انتقاء الزراعات المناسبة وزيادة جودتها والتعليم الفني للعاملين في الزراعة، كذلك يعتبر القطاع الحيواني من المصادر الفاعلة في الإنتاجية الزراعية.

٨- قطاع السياحة بدوره من المهم أن يشهد تطوراً ملحوظاً ومواكباً للتطور السياحي في العالم مع تأمين النقص بالخدمات اللازمة له.

٩- التمييز بين سكان المناطق الريفية وسكان المناطق الحضرية من حيث المعالجات الاقتصادية ورأس المال البشري، والحاجات التدريبية، وفرص العمل ومكافحة الفقر وغيرها من المؤشرات الاقتصادية.

١٠- ويقع قطاع الصناعة في مستوى من التنمية السريعة والمهمة بالاعتماد على التسهيلات القانونية التي تعزز من تعافيه وتطويره، من التأمين المدروس للأراضي الصناعية والتبادلات الإقليمية والدولية وذلك بالاستفادة من التوضع المكاني بالطاقات القصوى، مع التأكيد على تفعيل خارطة التنمية الصناعية المعتمدة للمدن والمناطق الصناعية في سورية.

١١- يشكل قطاع النقل البنية التحتية الأساسية للتنمية الإقليمية الشاملة، والذي يترادف مع زيادة في الطلب والإنتاجية اللازمة لخطة النهوض والتنمية. ولتأمين هذه الدورة من التبادلات من الضروري النظر في تحسين وتطوير نظامي النقل والمرور المتلائمين مع القواعد اللوجستية المرتبطة بشكل عام والتي من شأنها تطوير التنافسية، مع التأكيد على الدور الاساسي لمنظومة النقل بالسكك الحديدية كونها قادرة على مجابهة متطلبات النقل الحالية والمستقبلية بحجومها الكبيرة البشرية والسلعية، إلى جانب دورها المهم في ربط مواقع الإنتاج الاستراتيجية، لاسيما المدن والمناطق الصناعية بمراكز التصدير بشكل عام، وبمرفأي اللاذقية وطرطوس، مع السعي في تحقيق ربط فعال لشبكة الخطوط الحديدية السورية بشبكات الدول الصديقة والتشجيع على إقامة شركات مشتركة في مجال النقل السككي.

١٢- مجمل التوجهات السابقة ستنعكس على خدمات التأمين والبنوك والخدمات الحقوقية والتي من شأنها أن تولد مركزيات جديدة تستقطب هذا النوع من الفعاليات التي تستجيب لضرورة خلق مشاريع حيوية ذات نوعية عالية.

٤-٥ الاعتبارات الحضرية والعمرانية

تعتبر التنمية العمرانية عملية نقل المجتمعات العمرانية من الواقع الحالي إلى واقع أكثر تقدماً لتحقيق رفاهية الفرد في ظروف معيشية أفضل بكل جوانب الحياة. وتعد عملية التنمية العمرانية من العمليات الضرورية التي ترعى المدن في جميع مراحل نموها، لتكفل لها نمواً متوازناً مع نموها الاقتصادي والاجتماعي، ومتوافقاً مع ظروفها البيئية والعمرانية، وإمكاناتها المحلية المتاحة، واحتياجات سكانها.

وتواجه عملية التنمية العمرانية الحالية مجموعة من الإشكاليات المكانية أضافت لها الحرب منعكسات جديدة ارتبطت بالأضرار التي سببتها في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والإسكانية والإدارية والتنظيمية. انطلاقاً من ذلك، تسعى الوثيقة لتحديد الاشتراطات الخاصة بالحيز المكاني القابل للتنمية العمرانية، بما يسهم في الحفاظ على مقومات الأراضي المنتجة زراعياً ورعوياً والمحيطة بالتجمعات العمرانية من جهة، وإلى تحديد النوعية العمرانية المستهدفة وتحديد اتجاهات نمو المدن، ليقوم العمران بالدور المتوقع منه في التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي من جهةٍ ثانية. ولتحقيق ذلك لا بد من وضع استراتيجية وطنية لتوجهات التنمية العمرانية المستقبلية تعتمد على مبدأ التوازن المكاني وتتناول التوجهات التالية:

- **تحقيق الإنماء الإقليمي والحضري المستدام والحد من حالة اللاتوازن القائمة بين الأقاليم والمحافظات السورية** من خلال خطط توجيهية وطنية تساعد على ترسيخ وإدماج البعد المكاني في كافة الاستراتيجيات والسياسات والبرامج والمشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمرانية والتكنولوجية، والتحكم في النمو العمراني المستقبلي ووضع استراتيجيات محددة لتخفيف الضغط عن المدن الكبرى، تطوير شبكات نقل برية تحقق ترابط المناطق التنموية كافة وفق تراتبية المستويات التخطيطية المكانية بأقطاب ومحاور التنمية، بالإضافة الى تحديد المبادئ الأساسية

لاستعمالات الأراضي على مستوى الأقاليم في المناطق الحضرية والريفية على أساس استراتيجية التخطيط العمراني المستدام. وذلك من خلال:

- تحديد علاقة المدن بجوارها الريفي المباشر: حيث يجب إدراج أولويات الربط والتكاملية بين الريف والتجمعات العمرانية وخاصة عن طريق محاور الربط الاقليمية والدولية.

- تحديد علاقات المدن الرئيسية بالمدن الثانوية واعتماد مبدأ مدن التوازن الاقليمية: بهدف التخفيف من الجذب والتركيز المكاني في المدن الكبرى (مدن مراكز المحافظات) وخلق شبكات من المدن المتوسطة والصغيرة من شأنها تعزيز التوازن التنموي للمنظومة الإقليمية المقترحة.

-تحديد علاقة الأقاليم التخطيطية ببعضها: وهذا يقود إلى اتخاذ مبدأ التنمية القطبية (أقطاب نمو رئيسية ومراكز نمو محلية) وتعزيز الإمكانيات المحلية الواعدة كالسياحة الطبيعية والبيئية والزراعة والارث والثقافة، إضافة إلى العناية بالمدن الثانوية ذات الوظائف المميزة (المرفأية، الحدودية، التعليمية، ...)

- **تعزيز نهج اللامركزية والإدارة الإقليمية والمحلية التي تسعى إلى تفعيل التنمية العمرانية المستدامة** وذلك ببناء إدارة حكومية رشيدة تتمتع بكفاءة وفعالية ومتفاعلة مع تلبية احتياجات السكان على المستوى المحلي بالاعتماد على النهج التشاركي بين الحكومة المركزية وأجهزة الإدارة الإقليمية والمحلية من جانب وبين القطاع العام والخاص والمجتمع الأهلي من جانب آخر، بالإضافة إلى تفعيل دور التشريعات والقوانين سواء في التطبيق أو المتابعة والرقابة لضمان استمرار التنمية العمرانية المتوازنة، وتطوير المهارات ودعم الإدارات المحلية بالخبرات الفنية اللازمة. ومن المتوقع أن يؤدي هذا النهج إلى اتخاذ القرارات اللازمة لحل الإشكاليات المتعلقة:
  - **الحلول المكانية للسكن العشوائي والتطبيقات العمرانية المناسبة**
  - **تقييم المخططات التنظيمية وتحديد اتجاهات التوسع العمراني ضمن المحددات البيئية والطبيعية**
  - **التصدي لتحديات الحرب من تأمين السكن وتأهيل المناطق المتضررة وتحديد استعمالات الأراضي لأنشطة التنموية المحتملة (صناعية، سياحية، خدمية، ...)**
- **تحقيق إستراتيجية تنمية عمرانية مستدامة لكل تجمع عمراني متوافقة مع خصائصه المكانية من خلال** العمل على توفير البنية التحتية التي تؤهل المدن لتحقيق دورها كمحركات للتنمية، ووضع الرؤية المستقبلية بغية الوصول إلى تنمية مستدامة والارتقاء بالهيكليات العمرانية للمدن عن طريق تحديد احتياجات التنظيم المكاني، من:
  - **تأهيل المناطق الحضرية (السكنية والمتضررة) واعتماد سياسات التكثيف المناسبة**
  - **التضامن والخلط الاجتماعي**
  - **زيادة المساحات الخضراء**
  - **توزيع الوظائف المختلطة.**

٥-٥ الاعتبارات القانونية والإدارية

يعد تفعيل مخرجات هيئة التخطيط الإقليمي من أهم التحديات وخصوصاً الجانبين الإداري والإجرائي، كون التخطيط الإقليمي يشكل بنية تخطيطية جديدة نسبياً على المنظومة التخطيطية التقليدية في سورية لتحقق التكامل بين المستويات المحلية والإقليمية والوطنية ولكنها ملزمة في الوقت نفسه. وقد عملت الهيئة منذ انطلاقها على التعريف بعملها من خلالها دورها كمنسق مكاني والذي يتقاطع مع العديد الجهات، وخصوصاً مع كل من وزارة الإدارة المحلية والبيئة ووزارة الزراعة بالإضافة لهيئة التخطيط والتعاون الدولي. بحيث تعتبر الخصائص الفنية لمقاييس الدراسات التخطيطية بشقيها المحلي والإقليمي أحد أهم عوامل تحديد المسؤوليات والواجبات بين الجهات المعنية بالمهمة التخطيطية، إلا أن البعد المكاني التحليلي (الامكانية والخصوصية المكانية العابرة للقطاعات"Area Based") بكافة مضامينه التحليلية، يضاف له البعد الزمني الإستراتيجي (١٥ سنة) للمخرجات التخطيطية للهيئة كسياسات مكانية تترجمها الخطط الإقليمية واطارها الوطني، هو ما يميز هذه المخرجات عن الخطط الخمسية المتبعة في هيئة التخطيط والتعاون الدولي، الأمر الذي يؤكد دور هذه المخرجات على ساحة العمل وصناعة القرار التخطيطي.

٥-١ نقاط الارتكاز الأساسية لتفعيل نهج التخطيط الإقليمي ومخرجاته

أكد التخطيط المحلي على ضرورة التخطيط الإقليمي كموجه متعدد القطاعات وضابط مكاني للعملية التنموية الشاملة وذلك وفق إطار وطني يرسم السياسة والتوجهات المكانية الوطنية البينية للأقاليم السورية، ويحقق تشبيك مصلحي تنموي تكاملي مع دول الجوار. يقدم كل من القانون ٢٦ لعام ٢٠١٠ القاضي بإحداث هيئة التخطيط الإقليمي ونظامها الداخلي من جهة، وقانون الادارة المحلية الجديد رقم ١٠٧ للعام ٢٠١١ الخاص بالوحدات الادارية من جهة أخرى الإطار الإداري والتنفيذي والإجرائي للمنظومة التخطيطية الوطنية المكانية في سورية، ومن هنا لابد من الإشارة الى ثلاث مفاصل رئيسة:

أولاً: كان قرار وزارة الإدارة المحلية والبيئة في العام ٢٠٠٣ الذي يقضي باستحداث مديريات دعم القرار والتخطيط الإقليمي ضمن هيكلية عمل المحافظة، بمثابة همزة الوصل الغائبة بين المستويين المحلي والإقليمي واللبنة الأولى في تفعيل دور التخطيط الإقليمي الشامل ولتكون هذه المديرية جسر الارتباط والتنسيق بين القرار التخطيطي الوطني والمستوى التنفيذي في المحافظات، وقد تم التأكيد على دور هذه المديرية في المادة رقم ١٥[٥] في القانون ٢٦ للعام ٢٠١٠. إلا أن القصور في آليات الإدارة وعدم تفعيل اللامركزية الإدارية كان العائق الرئيسي وليس الوحيد أمام التنمية والتخطيط وفق المنهج المكاني المستهدف في الإطار الوطني، إذ أن التوجهات المكانية الكلية التي يتبناها الإطار بشكل عام والخطط الإقليمية الأكثر تفصيلاً لاحقاً ستشكل منصة رئيسية تعمل على تفعيل أو تنشيط مبدأ التخطيط المحلي متعدد القطاعات.

ثانياً: صدور القانون ٢٦ لعام ٢٠١٠ والذي أنشئت بموجبه هيئة مستقلة للتخطيط الإقليمي، يعد نقلة كبيرة في مجال التخطيط في سورية وخصوصاً المواد ١٧ و١٨ و١٩ والتي تعرف وتحدد المخرجان الاساسيان للهيئة (الإطار الوطني

---

[٥] تقوم مديريات دعم القرار والتخطيط الاقليمي القائمة في المحافظات والاجهزة المختصة في الجهات المعنية بإعطاء المعلومات اللازمة للهيئة كما تقوم وبإشراف الهيئة بتنفيذ الخطط الاقليمية بعد اقرارها ووفق الالية التي يحددها النظام الداخلي.

للتخطيط الإقليمي والخطط الإقليمية). إلا أن السبق في الإطار القانوني كان في جعل توصيات القانون رقم ٢٦ ملزمة لكافة جهات القطاعين العام والخاص، أدى ذلك إلى إنتاج أداة فاعلة يمكن من خلالها وببذل الجهود الصادقة عكس مسار التدهور في مورد الأراضي واستنزاف الموارد وحل إشكاليات الاختلالات الاقتصادية والسكانية ضمن بيئة أكثر استدامة.

ثالثاً: قانون الإدارة المحلية رقم ١٠٧ لعام ٢٠١١ والذي أعتمد أربع مستويات إدارية هي المحافظة، المدينة، البلدة، البلدية، متبنياً هدفاً وطنياً طموحاً يؤمن منصة تنفيذية مرنة للخطط المحلية والإقليمية، إذ تنص المادة ١ منه على اللامركزية كهدف أساسي للقانون يتم من خلاله تعزيز المشاركة الديمقراطية للمواطن في صياغة الخطط وتنفيذها. ويلزم القانون المحافظات بوضع الخطط التنموية في ضوء التوجهات المكانية التي تحددها الخطط الإقليمية بموجب المادة ٣٢[٦]. كما يشير القانون عينه في المادتين ٣٣ و٣٤ إلى دور التخطيط الإقليمي في تنسيق الخطط بين المحافظات وضمن المحافظة الواحدة. كما تشير المادة ٦١ إلى مسؤولية المجلس المحلي عن المشاركة وإبداء الرأي في الخطط الإقليمية المكانية ضمن نطاق الوحدة الإدارية، الأمر الذي يعطي للتخطيط المكاني بمستوييه الوطني والإقليمي دوره في تعزيز آليات السلطة المحلية على أساس لا مركزي.

بناء على ما سبق يمكننا القول إن الوثيقة من خلال التوجهات المقترحة أخذت بعين الاعتبار التكامل والانسجام مع الخطط المحلية[٧] والخطط الإقليمية[٨].

٥-٢ إجراءات وآليات موجهة لتنفيذ توجهات الوثيقة

يعد تبني الموجهات الأساسية في وثيقة الإطار الوطني هدفاً اساسياً وشرطاً لازماً لاعتماد نهج التخطيط الإقليمي كموجه يلبي الاحتياجات الكبيرة والمختلفة التي تتطلبها المرحلة المقبلة، لكنه بنفس الوقت غير كاف ما لم يترافق مع إجراءات وآليات تطبيقية فعالة تساهم في إرساء هذه التوجهات من خلال اعتبارات متعددة الابعاد. تم تحديد أهم الإجراءات اللازم اعتمادها لتكون موجهات الوثيقة الأساسية كموجه لخطة عمل تنفيذية وآلية تنسيق تربط بين الجهات المعنية بها بنفس الوقت، يمكن تلخيص هذه الإجراءات بما يلي:

- تفعيل عمل المجلس الاعلى للتخطيط الاقليمي من خلال إقرار واعتماد توجهات وثيقة الإطار.
- اعتماد وتفعيل الخطة الوطنية للامركزية كأساس عمل للوحدات الادارية ولاسيما على مستوى المحافظات التي تعد الشريك التنفيذي الرئيسي لهذه التوجهات، وتأمين انسجام وتكامل بين التوجهات الأساسية للوثيقة والخطط المحلية المعدة.
- التأكيد على دور مديريات دعم القرار والتخطيط الإقليمي في المحافظات (المراصد المحافظاتية) كعقدة وصل بين المستويين المحلي والإقليمي وبالاتجاهين (أسفل أعلى، أعلى أسفل).

٦. المادة ٣٢، الفقرة ٣: يتم إقرار الخطة التنموية التأشيرية على مستوى المحافظة على الأجل الطويل والمتوسط وربطها بالخطط الإقليمية المكانية.
٧ الخطة المحلية هي الخطة المكانية الشاملة التي تحدد اهداف الوحدة الإدارية لمدة أربع سنوات والوسائل والإجراءات والنشاطات اللازمة لتحقيقها من خلال تفعيل الخطة الوطنية اللامركزية التي يتم بموجبها نقل اختصاصاتها من السلطة المركزية إلى السلطة المحلية.
٨ الخطة الإقليمية عبارة عن خطة مكانية متعددة القطاعات تعمل على تحقيق التنسيق والتوافق في الرؤية المستقبلية للتنمية واستخدامات الاراضي بين مشاريع التنمية في الخطط القطاعية الوطنية وبين كل من الخطط القطاعية الوطنية والمخططات التنظيمية والخطط المحلية الأخرى.

- تفعيل المراصد الحضرية في الوحدات الإدارية المعنية بإعداد الخطط المحلية (القانون ١٠٧)، والتأكيد على دور الوحدات الإدارية على المستوى المحلي (مدينة، بلدة وبلدية) كشريك تنفيذي وفاعل على أرض الواقع.
- دعم تطوير بيئة العمل في مديرية المرصد الإقليمي في هيئة التخطيط الإقليمي كقاعدة بيانات تخطيطية وطنية (المرصد الوطني) لتأمين ربط فعال ومرن مع المستوى المحافظاتي.

٦. اعتبارات الأقاليم التخطيطية

إقليم دمشق الكبرى

إن شمول هذا الإقليم لمدينة دمشق ومحيطها الحيوي وبعض المناطق التابعة لريف دمشق يجعل منه إقليماً مميزاً كونه إقليم العاصمة السياسية والثقافية والاقتصادية للدولة. إن الموارد الطبيعية المحدودة في الإقليم مقابل الغنى بالموارد البشرية والاقتصادية، والتركز السكاني الشديد يجعل خطط تنميته شديدة الحساسية.

تلقى الإقليم قسم كبير من الاضرار أثرت مباشرة على المستوى الوطني حيث اصابت المخزون السكني "المحيط الحيوي المباشر لمدينة دمشق" فاقت ٢٢% [٩] من المخزون الكلي المتاح، بالإضافة الى انزياحات سكانية كبيرة أثرت على الانتاجين الزراعي والصناعي بشكل كبير.

دعم وتعزيز الإقليم كإقليم تنافسي نوعي، يتناسب مع وجود العاصمة وبعدها المكاني الميتروبوليتاني، ذو هوية تراثية وبيئية وجودة في الحياة والخدمات.

الإقليم الشمالي

ويضمّ السهول المعمورة الشمالية في محافظتي حلب وادلب: ترتبط أهمية هذا الإقليم من موقعه الرابط مع تركيا شمالاً، ولكون قطب التنمية الرئيس فيه هو حلب بكل مزاياها التاريخية والثقافية والاقتصادية وكعاصمة اقتصادية – صناعية لسورية. ترتبط الوظيفة الاقتصادية الأهم بالصناعة، مع رصيد زراعي وثقافي وسياحي من الدرجة الأولى.

تأثر الإقليم بشكل مباشر بآثار الحرب طالت المدن والأرياف، وكان لمدينة حلب النصيب الأكبر أدت إلى تدمير النسج التاريخية والعمرانية والمناطق الإنتاجية والمرافق والخدمات.

[٩] وفق تحليلات الصور الفضائية عالية الدقة لمسح الاضرار المصادر المفتوحة

ت التدخل في خلق قطب شمالي تنافسي ذو ديناميكية صناعية تخصصية وصورة إقليمية تكاملية..

الإقليم الساحلي

يضم الإقليم محافظتي اللاذقية وطرطوس وهو أحد أكثر مناطق سورية حيويةً واستراتيجية (الواجهة البحرية) وبعض أهم وأندر مواردها الطبيعية (شريط ساحلي – سهل ساحلي خصب –غابات – وفرة مائية)، مما يستدعي إدارتها بما يساعدها على تأديتها لدورها التنموي على المستويين الإقليمي والوطني معاً. إن محدودية الساحل السوري وتوضعه الجغرافي بالنسبة لباقي أراضي الدولة يجعل منه مدخلاً بالغ الأهمية لمستقبل سورية وعناصر قوتها الجيوستراتيجية والاقتصادية وترابطاتها التجارية، كما أن فشل السياسات التخطيطية فيه واستمرار تدهور موارده الأرضية والطبيعية قد يمثل واحداً من أبرز

أولوية التدخل في الحماية النوعية والبيئية والادارة المائية، واعتماد نهج تنموي محلي موجه يراعي الخصوصيات المكانية للمدن الساحلية والجبلية وشبكات التكامل بينها، وتدعم السياسات الزراعية المميزة، مع استثمار سياحي مقيد للشريط الساحلي وبوابة لوجستية وطنية.

يعد هذا الإقليم واضح الوظائف الاقتصادية، ويمتلك المقومات اللازمة لصناعة سياحية محلية ودولية متطورة تسهم في رفد اقتصاد الإقليم والدولة مع أهمية زراعية وسياحية وبيئية فائقة. يضم الإقليم قطبان تنمويان رئيسان (اللاذقية وطرطوس) ومحور تنموي تنتشر عليه وحوله بؤر تنموية قائمة وواعدة.

إقليم خالي من الاضرار المباشرة بفعل الحرب، ولكنه تعرض لحمولات سكانية كبيرة نتيجة التهجير، فكان الملاذ السكني والاقتصادي والاجتماعي لعدد كبير من السوريين على مدى أكثر من سبع سنوات، أدى الى تدهور في العديد من الموارد، لاسيما الاعتداء على اراضي السهل الساحلي من خلال الأبنية والمنشآت الانتاجية المخالفة.

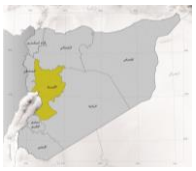

الإقليم الأوسط

وهو إقليم يضم أجزاء في محافظتي حمص وحماة ويشمل الجزء الأكبر من حوض العاصي: يمتلك هذا الإقليم مقومات طبيعية وبشرية مميزة، ومناطق زراعية وأخرى صناعية هامة ويضم قطبين رئيسيين (حمص وحماه) ويمر به المحور الرئيسي التنموي شمال-جنوب.

تأثر الإقليم بفعل الحرب وعانى من انزياحات سكانية كبيرة ومرفقة بأضرار جسمية بالبنى التحتية وخصوصاً في المدن

أولوية التدخل في دعم الإقليم كفاعل اقتصادي ورابط بيني "عقدة نقل استراتيجية" يؤمن العبور والانسيابية على المستوى الوطني لنقل (الأشخاص، البضائع، الطاقة)، مع التأكيد على النمط العمراني المحوري عن طريق تعزيز الكوريدورات التنموية.

الإقليم الجنوبي

يضم الجولان في الغرب، وسهل حوران في الوسط، وجبل حوران (العرب) في الشرق. يمتلك هذا الإقليم ما يميزه بموارده الزراعية وأقطابه المتشكلة في أقاليمه الفرعية، وبكونه صلة وصل بين سورية والأردن ومن خلاله مع بلدان الخليج ومصر.

تتجلى أولويات سياسات التدخل في تنمية إقليمية انتقائية (زراعي، تعليم عالي، لوجستي،) تتناسب مع موارده وحماية بيئية مناسبة إضافةً إلى مشاريع تنموية في المناطق الحدودية وتعزيز النمط العمراني القطبي.

عانى الإقليم من آثار الحرب طالت جميع جوانبه إضافة إلى تهجير أعداد كبيرة من سكانه إلى مناطق ومدن أخرى.

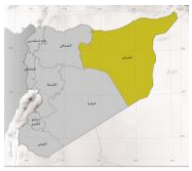

الإقليم الشرقي

(الفرات والجزيرة): وهو أكبر الأقاليم مساحة وأكثرها مواردا يمتد من حدود البادية والإقليم الشمالي غرباً، ويضم كل أراضي الجزيرة وصولاً إلى الحدود العراقية والتركية في الشرق والشمال. ولعل الموارد الطبيعية الخاصة بالطاقة (النفط والغاز) ثم الزراعية (الحبوب والقطن) أهم ما يميز هذا الإقليم بالإضافة إلى وجود أكبر مورد مائي سطحي في سورية متمثلاً بمياه نهر الفرات ومياه نهر دجلة.

أولوية التدخل في تحقيق تنمية إقليمية منفتحة وتكاملية بين الريف والتجمعات العمرانية، وخلق المحاور التنموية المناسبة، ذو إدارة بيئية مستدامة وتنمية اجتماعية نوعية. كما يشكل الإقليم أهمية زراعية (نباتي، حيواني) وطنية تعزز تنميته الاقتصادية.

تتجلى منعكسات الحرب بالتدمير الواسع الذي أصاب الإقليم ككل، إضافة إلى التهجير الكبير للسكان.

إقليم البادية السورية

يشغل عملياً البادية السورية (الشامية) حتى هوامش وادي الفرات. يتمتع هذا الإقليم بالعديد من الخصائص التي تجعله إقليماً تخطيطياً يمتلك مقومات النمو بفضل موارده الطبيعية المتمثلة بالمراعي الطبيعية التي يعيش فيها قطيع الأغنام والماعز والجمال ومعالم طبيعية وآثار فريدة تجعلها موئلاً للسياحة الثقافية، إضافة إلى الثروات الطبيعية المكتشفة كالنفط والغاز الطبيعي والفوسفات والرمال الكوارتزية والملح الصخري وغيرها.

طالت الحرب الإقليم بشكل كبير وواسع، وتجلت أبرز منعكساتها بالأضرار التي لحقت بمدينة تدمر التاريخية، ومنابع ومرافق الطاقة الأساسية (الغاز والنفط).

تتمثل سياسات التدخل في دعم صورة الإقليم التراثية السياحية العالمية، و تعزيز الربط التنموي المحلي بين التجمعات العمرانية الأساسية والثانوية مع تأمين الخدمات والبنى التحتية بنوعية عالية.

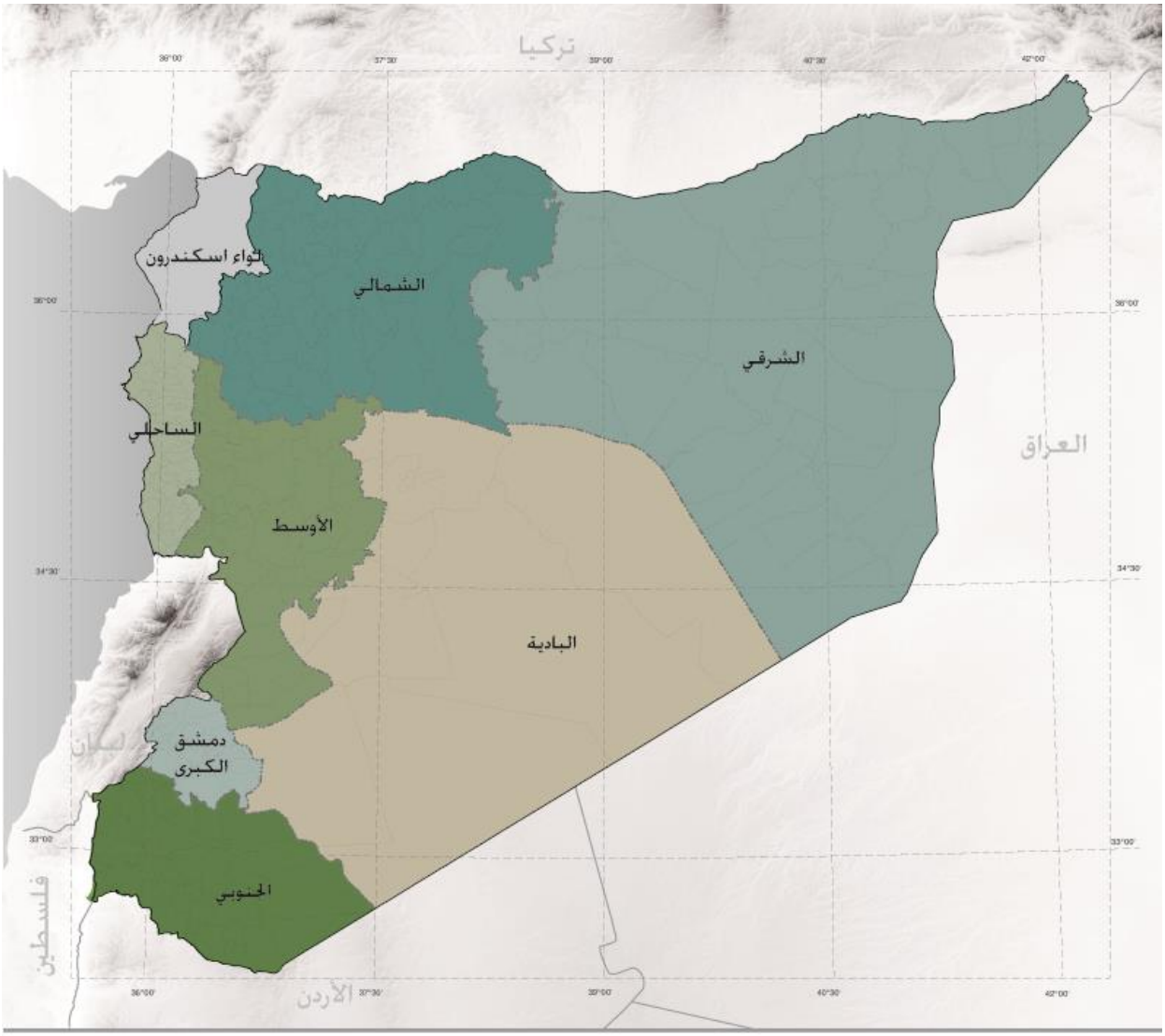
تركيا
العراق
لبنان
فلسطين
الأردن
لواء اسكندرون
الشمالي
الشرقي
الساحلي
الأوسط
البادية
دمشق الكبرى
الجنوبي
الدليل
حدود وطنية
حدود إقليمية
حدود النواحي

وفيما يلي اسقاط لأهم الاعتبارات والموجهات المكانية على الأقاليم التخطيطية حسب الاعتبارات الأساسية للتنمية الإقليمية المقترحة وحجمها، وذلك وفق الجدولين (٢) و(٣).

الاقليم	توجهات اقتصادية	توجهات اجتماعية	توجهات بيئية	توجهات عمرانية
إقليم دمشق الكبرى	نوعي تخصصي	منسجمة	بيئة نوعية	مدمج
الإقليم الساحلي	تنافسي	متضامنة	حماية بيئية	شبكات مدن تكاملية
الإقليم الأوسط	انتقائي	متضامنة	بيئة توعية	كوريدورات عمرانية
الإقليم الشمالي	تنافسي	متعددة ومكانية	حماية بيئية	قطبي
الإقليم الجنوبي	محدد	متعددة ومكانية	بيئة نوعية	قطبي
الإقليم الشرقي	محدد	متضامنة اقليميا	حماية بيئة	كوريدورات عمرانية
إقليم البادية	انتقائي	متمايزة ومنفتحة	حماية بيئية	شبكات مدن

جدول ٢، توجهات التنمية الإقليمية للأقاليم التخطيطية

الاقليم	الاقتصادي	الاجتماعي	البيئي	العمراني
إقليم دمشق				
الإقليم الساحلي				
الإقليم الأوسط				
الإقليم الشمالي				
الإقليم الجنوبي				
الإقليم الشرقي				
إقليم البادية السورية				

جدول ٣، ثقل توجهات التنمية الإقليمية للأقاليم التخطيطية(استشرافي)

٧. تحديث الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي

يقع تنفيذ السياسة المكانية الوطنية في المقام الأول على عاتق الحكومة. الا أن نهج اللامركزية في التخطيط يوجه إلى جعل الحوار والشراكة في العلاقات العمودية أكثر أهمية من أجل موازنة الصلات الهرمية الأقوى الناشئة بين مستويات التخطيط الفردية. إن تعزيز الدور التنسيقي للسياسة المكانية مع السياسات القطاعية التي لها التأثير الأقوى على التطور المكاني وتغييراته يعد من أهم متطلبات نجاح السياسات التنموية المكانية. ويعتبر الإطار الوطني خطة عمل السياسات المكانية والوثيقة التشغيلية التي ستعتمدها الهيئات ذات الصلة لاتخاذ القرارات بشأن الخطط والمشاريع القطاعية بناء على أولويتها والامكانيات المالية المتاحة. في هذا السياق يأتي مشروع تطوير الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي وقد أوكلت مسؤولية تطويره الى هيئة التخطيط الاقليمي من أجل وضع وتنفيذ الخطط المكانية على المستوى الوطني كما تعرفه المادة ٣ من القانون ٢٦ للعام ٢٠١٠. ويشمل ذلك كافة أراضي الجمهورية العربية السورية وعلاقاتها المكانية بدول الجوارين المباشر والقريب، والتي تصاغ ضمن توجهات متعددة القطاعات تسمى إطاراً وطنياً للتخطيط الإقليمي. أما عن آلية إقرار الخطة ومدة نفاذها ومراجعاتها وإلزامها للجهات المعنية فسيأتي تفصيل ذلك في فقرة الإطار القانوني لاحقاً. وقد وضعت هيئة التخطيط الإقليمي من خلال برامجها الزمنية هدفاً يقضي بالانتهاء من إعداد الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي الأول من نوعه خلال العام ٢٠١١، على أن تستمر فترة نفاذه وفق ما حدده القانون حتى العام ٢٠٢٥. الا أن العام ٢٠١١ شكل منعطفاً كبيراً وحاسماً في صيرورة مشروع اعداد الإطار الوطني بفعل فداحة الحرب وما تركته من آثار واسعة وشديدة على كافة المستويات، لتأتي مسودة الإطار نهاية العام ٢٠١٢ في ظروف مضطربة ومتغيرة على مختلف الصعد أفضت الى انحسار أو تجميد دور مشروع الإطار كمرجع وطني تنموي استراتيجي ناظم مكاني للخطط القطاعية التنموية ويحقق المصلحتين الوطنية وفوق الوطنية. مع انحسار الحرب وحصر منعكساتها كان لابد من إعادة تفعيل المنظومة التخطيطية الوطنية لتكون جاهزة لتلبية التحديات الراهنة والمستقبلية ولعل أهمها إعادة الاعمار وفق إطار تنموي وطني شامل ومستدام. ومن هنا **جاء طلب إعداد وثيقة توجهات أساسية ليكون أحد أهم أهدافها كيفية تطوير وتحديث مشروع الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي في الجمهورية العربية السورية.**

٧-١ الهدف من مشروع تحديث الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي

١. رسم معالم السياسة المكانية السورية خلال الأعوام الخمسة عشر المقبلة، وفق الاقاليم التخطيطية الملائمة والأقاليم ذات الطابع الخاص (التنمية المكانية الشاملة متعددة القطاعات اخذةً بعين الاعتبار أهداف وسياسات إعادة الاعمار على قاعدة الاستدامة). وسيضع آلية للمراجعة والتقييم تواكب التغيرات التقنية والبيئية والتحولات الاقتصادية في السوق المعولم.
٢. اختيار البدائل التنموية الأفضل على المستويين الإقليمي والوطني (الأقطاب، المحاور).

٣. تحديد مراكز التنمية ومناطق التجمعات العمرانية الكبرى ومناطق الحماية البيئية والمناطق السياحية ومناطق حماية التراث الحضاري ومحاور الثروات المعدنية
٤. المبادئ والمحددات للخطط الإقليمية والهيكلية.
٥. قراءة وتحليل المشاريع الترابطات الدولية مع الأقاليم المجاورة ومقترحات النقل والطاقة الدولية بصورة تمكنها من اختيار البدائل الوطنية والإقليمية الأفضلويه.

ويهدف مشروع تحديث الإطار الوطني الى:

أولا: تطوير وتحديث مشروع الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي للجمهورية العربية السورية انطلاقاً من:

- **الموجهات الأساسية لوثيقة الإطار.**
- **مسودة مشروع الإطار الوطني للعام ٢٠١٢ مع جميع ملاحظات الجهات المعنية على المسودة**
- **تحديث قاعدة البيانات المكانية الوطنية (مديرية المرصد في هيئة التخطيط مع شبكة المراصد الإقليمية) على مختلف القطاعات والمحاور (الديموغرافية، العمرانية، الاقتصادية، الطبيعية والبيئية والثقافية) على أن تتضمن رصد وطني شامل حديث ومفصل للأضرار المباشرة وغير المباشرة على المساكن والأرضي والبنى التحتية ومرافقها وشبكاتها.**

ثانياً: تفعيل آليات التخطيط الإقليمي (الشق الإجرائي والتنفيذي)، ليأخذ هذا المستوى من التخطيط دوره كاملاً في رسم وتنفيذ الخطط التنموية بشكل متآزر وعلى كافة المستويات المكانية الوطنية والمحلية.

٢-٧ المعنيون والجهات الفاعلة

يستلزم مشروع تطوير الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي مجموعة من المعطيات والتوجهات التي تضمن التوافق بين المستويات التخطيطية الثلاث (المحلي، الاقليمي، الوطني) بالاتجاهين "أدنى أعلى وأعلى أدنى" بحيث تحقق الخطط الإقليمية تكاملا مع الخطط الهيكلية ومحاور التنمية والحواضر العمرانية وخطط التنمية الريفية. كل ذلك سيتم بالتنسيق مع خطط الوزارات القطاعية وضمن بيئة استشرافية تحدد الخيارات الاستثمارية المثالية للموارد المحدودة. انطلاقا من هذه المقاربة يمكن تحديد الشركاء الأساسيين المعنيين **مشروع تحديث الإطار الوطني للتخطيط الاقليمي من جهة، وتجهيز البنى الإدارية والاجرائية الكفيلة بتفعيل مخرجات ومحددات الإطار والخطط الإقليمية التنموية المعتمدة من جهة أخرى**. بناء على ما سبق يمكن أن نجدد أهم الشركاء الأساسيين على النحو التالي:

- الوزارات المعنية: الخارجية، الأشغال العامة والمرافق والإسكان، وزارة الادارة المحلية والبيئة مع مجالس الوحدات الإدارية، الزراعة، الموارد المائية، النقل، الاتصالات
- هيئات: التخطيط والتعاون الدولي مع الوزرات القطاعية، الاستثمار، التطوير والاستثمار العقاري.
- المكتب المركزي للإحصاء.
- الهيئة العامة للاستشعار عن بعد.

- الجامعات والمعاهد العليا
- الجهات البحثية والهيئات وشبكة الخبراء الوطنيين في قضايا التخطيط العمراني والإقليمي
- غرف الصناعة والتجارة والنقابات المعنية (المهندسين، المقاولين).

٧-٣ الإطار الزمني (مرحلة التعافي، مرحلة الاستدامة)

اعتمدت التوجهات الأساسية لوثيقة زمنياً مرحلتين أساسيتين متضامنتين ومتكاملتين: الأولى هي مرحلة انتقالية تستمر ريثما يتم انجاز مشروع تحديث الإطار الوطني على أن تحقق تنسيق خطط التعافي مكانياً في المرحلة المقبلة بالاعتماد على الموجهات الأساسية لوثيقة الإطار لتكون بمثابة المظلة التنموية الشاملة المنشودة. سيعتمد الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي المحدث بعد زمني وهو ١٥ سنة من تاريخ اقراره وفق للقانون ٢٦ للعام ٢٠١٠ على أن تلبي مخرجاته كافة احتياجات الخطط التنموية مكانياً.

٧-٤ المخرجات الرئيسية لمشروع تحديث الإطار

يحمل مشروع تحديث الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي عدة مضامين متكاملة وبما يحقق الأهداف المرجوة منه ، بحيث تتعدى عملية إعداد الإطار إصدار تقرير لتقوم بدعم و تطوير بنية التخطيط الاقليمي وفق التالي:

- الاقاليم التخطيطية الملائمة، والأقاليم ذات الطابع الخاص.
- مراكز التنمية ومناطق التجمعات العمرانية الكبرى ومحاور التنمية ومناطق الحماية البيئية والمناطق السياحية ومناطق حماية التراث الحضاري ومحاور الثروات المعدنية

٧-٥ اجراءات المرحلة القادمة:

<u>دعم هيئة التخطيط الإقليمي في عملها لقيادة مرحلة تحديث الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي وإنجاز الخطط المكانية المتوافرة على مستوى المحافظات من خلال:</u>

- تأمين المستلزمات والموارد المالية اللازمة لتأهيل الكوادر الفنية اللازمة في مديريات الهيئة.
- تعزيز القدرات للعاملين بالهيئة (مخططين وفنيين).
- دعم المرصد الإقليمي في الهيئة كبنك المعلومات التخطيطي على المستويات (الهيكلية، الإقليمية والوطنية).
- تجهيز البنى الإدارية والاجرائية الكفيلة بتفعيل مخرجات ومحددات الإطار والخطط الإقليمية التنموية المعتمدة.
- تعزيز الربط المرن والمتبادل مع المستوى المحلي (الوحدات الادارية).
- دعم بالخبراء من الجامعات والمعاهد العليا والجهات البحثية والهيئات وشبكة الخبراء الوطنيين في قضايا التخطيط العمراني والإقليمي.

من هنا تبرز الترتيبات الإدارية الاساسية اللازمة لإنجاز مشروع تحديث الإطار الوطني من خلال، بحيث تقوم الهيئة باختيار فريق اشراف وطني على المشروع من الخبراء المعنين بقضايا التخطيط الحضري والإقليمي ممن يتمتعون بالكفاءة التخطيطية اللازمة

لضمان تحقيق الهدف من المشروع وإنجاز المخرجات المحددة للمشروع ضمن شروط الاستخدام المثل للموارد والخبرات. على أن يقوم فريق الاشراف الوطني بأعداد آلية تفصيلية واضحة لإدارة ومتابعة تنفيذ مشروع تحديث الإطار تضمن الاستثمار الزمني الأمثل والدقة في بلوغ الأهداف المنشودة من المشروع.

هيئة التخطيط الإقليمي
Regional Planning Commission

قصر الأمير عبد القادر الجزائري، طريق الربوة، دّمر، دمشق، سورية
هاتف: 88 29 313 11 963+ | فاكس: 97 23 313 11 963+.
www.rpc.gov.sy